الفَصْلُ الرَّابع

obeikandl.com

obeikandl.com

المَشْهَدُ الأوَّل

الجنائيّة وفُجُورِهَا

الوثيقة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

سري للغاية وشخصي

السيد/ المدير العام

،،، السلام عليكم ورحمة الله،،،

الموضوع: اتصالات بشأن مذكرات توقيف

١. الموضوع المرفق هو عبارة عن نقاط محادثة هاتفية جرت يوم ٣٠ يونيو ٢٠٠٨ بين كل من وكيل الأمين العام لشئون حفظ السلام والمدعي العام للمحكمة الجنائية أمدنا بها المصدر (الروماني). يطلب فيها الأول إخطارهم بالتوقيت المزمع أتعلان أسماء القيادات السودانية التي ستطالب المحكمة بتسليمها لأجل عمل التحوطت اللازمة لأمن البعثات العاملة في السودان.

٢. أوضح كذلك في المحادثة خطورة هذا الاتهام الجديد على عملية السلام في البلاد وتداعياته المحتملة على الأوضاع عامة في البلاد وعلى عمل الأمم المتحدة والدول التي تقف خلف الدعوة لتغيير النظام.

٣. أشار الى استقلالية المحكمة ولكنه ناشد بضرورة إخطارهم مسبقاً حتى لا يفاجئوا بالقرار ولكي يتحسبوا جيداً لتداعياته. كما تناولت المحادثة السؤال عن موضوع توماس لوبانقا الكنغولي ونائب الرئيس الكنغولي السابق والمتمرد جون بيير بمبا.

٤. للتكرم بالاحاطة. وهي تأتي في توافق مع ما أفادنا به المصدر (هود) في لقاء لندن الاخير.

٥. لذلك أرى ضرورة التحرك العاجل قبل حلول منتصف الشهر الجاري موعد إعلان المدعي العام لقائمته الجديدة وفق الخطة المشار اليها في التقارير السابقة لإرباك خططه وتشتيتها خاصة في المحور القانوني. تعلمون أنه في لقاء ناتسيوس به مؤخراً قال له أنه لا يلتفت الى الدبلوماسية وسيمضي قدماً في اعلانه ما يعني أهمية تعجيل العمل القانوني وإعطائه الأولوية القصوى الآن.

٦. مع وافر التقدير.

المقدم محمد حسان بابكر

أديس أبابا/ أول يوليو ٢٠٠٨

صورة طبق الأصل

تجدُرُ الإشارة إلى أن عبارة "سري للغاية وشخصي" كُتبت باللون الأحمر في كل الوثائق، لذا يُرجى وضع ذلك في الاعتبار.

ملاحظات المؤلف:

- **أولاً:** هذه الوثيقة تعتبر فاتحة الوثائق التي بحوزتنا، والتي حَصلنا عليها من مصادر النظام نفسه كما سبق وأشرنا لذلك في حديث المقدّمة. وهي مذكرة من المقدّم محمد حسّان بابكر إلى رئيسه الفريق أول صلاح عبدالله قوش. والوثيقة كما هو واضح تمهّد للموضوع الأساسي والقاسم المشترك بين معظم الوثائق الأوليّة، وهو موضوع **"المحكمة الجنائيّة"** الذي سيكتشف القارئ من خلال ما يقرأ انه شكّل صداعاً دائماً للعُصبة الحاكمة، وقد أعيتها السُبُل في كيفيّة الإفلات من شراكها التي نُصبت لها، أو بالأحرى أوقعت نفسها فيها عمداً أو جهلاً، وبالطبع ليس ثمّة احتمالٍ للنوايا الحسنة، فالقضيّة التي وصلت حتى المحكمة الجنائيّة، ليست نُزهة أو مزحة، فهي متعلقة بالإنسان وحقوقه.
- **ثانياً:** استخدمت الوثيقة أسماء مستعارة لعميلين، هُما: "هود" و"الروماني"، ولسوف تتضح إلى حدٍ ما هويّتهما فيما هو آتٍ من أحداث متسلسلة، لا نود أن نقفز من فوق جدرانها قفزاً يشوّش على القارئ متابعة تستلزم قدراً من الحيطة والحذر، أو نُقعده عن قراءة ما بين السطور! لكن على كل، يمكن القول إنهما عملاء غربيين، فمن الواضح أن جهاز الأمن والمخابرات استطاع تجنيد عناصر في دول اخرى، وذلك ليس بعصي كما هو معلوم، فما أكثر الذين يطرحون أنفسهم في سوق النخاسة، وهُم على استعدادٍ دائم لتقديم خدماتهم مقابل المال أو أي عرضٍ من عروض الدُنيا الرائلة. فإن كان البغاء أقدم مهنة في التاريخ، فيُمكن القول إن العمالة ثانيها.. ومع ذلك، نحن نعلم أن التاريخ يصنعه الأخيار والأشرار معاً.
- **ثالثاً:** العملاء المذكورون وضّحوا منذ البداية "استقلاليّة المحكمة" وكذلك يعلمون "خطورة الاتهام"، ويبدو أنه قولٌ لم يقر في أذن سامعيه، أو أنهم يعلمون ويتجاهلون، ومن ثمَّ ظلّوا يُكبرون ويُهرطقون ويعملون بأشياء لا علاقة لها بالقضيّة وأصلها، وكلها أشياء هدفت إلى تضليل الرأي العام السوداني من جهة، ومراوغة المجتمع الدولي من جهة أخرى. وذلك مقابل ثمن بخس، وهو البقاء في سُدة السلطة، حتى ولو على جُثث الذين حصدوهم في دارفور، وظنّوا أن المجتمع الدولي بغافلٍ عن فعلتهم النكراء.
- **رابعاً:** ثمّة نقطة مهمة توضحها أو قل تؤكدها هذه الوثيقة، وهي ما درج أهل النظام جاهدين على تذويبها في أحشاء الحقائق. ذلك أن السيد لويس أوكامبو، المدّعي العام للمحكمة الجنائية، لم يتوصل للأدلة والبراهين عن طريق جهاز "التحكُّم من على البُعد" Remote Control فقد حمل أوزارها في حقيبته ويمّم وجهه شطر الخرطوم، وهناك قابل كل من أراد مقابلته، ووضع بين أيديهم محصوله الذي حصده نتيجة جهود متكاملة بشرياً وتقنياً. لم يُبدِ أهل النظام

اهتماماً يُذكر وجنحوا إلى النُكران وهو أقصر الطُرُق. ثم عاملوا الرجل بجفاء وعدم إهتمام ظناً منهم أن ذلك سيحقق لهم مكسباً. وهو في الواقع نهجٌ دأبوا على فعله كلما أدلهم عليهُم ليل الخطوب التي اقترفوها بأيديهم. واعتمدوا على أنه لم يحدُث شيء من قبل، وبالتالي لن يحدُث شيء من بعد. فضحاياهم من السودانيين في الداخل والخارج جأروا بالشكوي، ولم يكن نصيبهم من رد الفعل سوى بيانات يقمن صُلبهم. لو أن في القوم رجلٌ رشيد، لقال لهم الأيام دول بين الناس، ما كان صالحاً بالأمس ليس بالضرورة أن يكون كذلك اليوم. فما بالك إذا ما كان الأمر متعلق بالعدالة الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان الذي كرمه الله دون سواه من مخلوقاته الكثيرة!

- **خامساً:** صحيح تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه. فالنظام الحاكم ظلَّ يرتكب أخطاؤه بحماقة، وعندما يُحاصر يصعب عليه التحلحل من تبعاتها. ونرى في الوثيقة كأنما مرسلها "محمد حسّان بابكر" انفتحت له مغاليق الحكمة، حينما أوصى رئيسه بضرورة التحرُّك العاجل نتيجة عامل الزمن ومحاولة محاصرة الموضوع قانونياً. لكنه – أي بابكر نفسه – لم يشأ أن يخرج عن نهج عُصبته في قوله لرئيسه إن المحاصرة هدفها "إرباك خطط المدّعي العام وتشتيتها" أي سلّم تفعل فرق كرة القدم في الدقائق الأخيرة!
- **سادساً:** بات واضحاً من خلال هذه الوثيقة أن هلعاً ساد أروقة النظام الحاكم، ليس بسبب الموضوع نفسه، ولكن لأنهم لا يعلمون أسماء الذين تضمّنهم القائمة السرية، لا سيّما وأن الأخبار التي انتشرت في أروقة المنظمات ودهاليز الدُول الكبرى، أشارت إلى أن القائمة تضم أرقاماً تفاوتت في العدد، أما الكم فلم يخرج كثيراً عن الأسماء التي ثبت أن لها صلة مباشرة بالجرائم التي حدثت في دارفور، وأودت بحياة الاف القتلى، وتشريد الملايين في الفيافي والصحاري ودول الجوار.

عطفاً على كل ذلك، حريٌ بنا العودة قليلاً للوراء. ونطرح سؤالاً بدهياً في محاولة لاستجلاء الغبار الكثيف الذي حلّق فوق سماوات هذه المشكلة. فهي ذات المشكلة التي حاول العقيد القذافي الاستخاف بها وفق نهجه الذي أودى به إلى التهلكة، وقال إنها بسبب "جَمَل". ونحا البعض نحو قبلة الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة زعيمها الراحل جون قرنق، علماً بأنها آنذاك جنحت للسلم كما تقول أدبيات العُصبة الحاكمة. في حين أن العُصبة الحاكمة نفسها جنحت للحرب في ساحة أخرى. ثمَّ تداخلت الخطوط وحاول بعض ساسة أهل السودان الجالسين على مقاعد المعارضة، اختصارها إلى قضيَّة التناحُر القبلي بسبب الماء والكلأ. وهو ذات التفسير الذي لاقى هوى في نفس أهل النظام عشيَّة اندلاعها، فما أيسر أن تضع أسبابها في القدر والطبيعة، ومع ذلك فكالعهد بهم لم يستقروا على تفسير، فقد كثُرت الاجتهادات وتناسلت التبريرات وتفرَّخت الأسباب. ومن ثمَّ جعلوا لكل حالة لبوسها، قفزاً بين الأوهام وتخفياً من وراء الحقائق.

الآن بعد ما جرت مياه كثيرة تحت الجسر، لسنا بصدد تحديد سبب واحد، فقد تعدّدت وتفرّخت وأفضت إلى نتيجة واحدة. صحيح أنها تعقدت وتشابكت وتداخلت، ولكن العودة بها إلى نقطة البداية ليس عصياً، بيد أننا لا نرغب في تشعيب مادة هذا الكتاب ونود البقاء في أقبية وثائقها فهي كفيلة بنكء الجراح وربما تضميدها. فعوداً على بدءٍ في تساؤل البداية، كيف وصلت الأمور للمحكمة الجنائيّة؟ ننطلق من هذه الزاوية وتتبدّى لنا في الأفق الإجابة بين طيّات السراب. يمكن القول أنه بعد نحو عام ونصف تقريباً من اندلاع المشكلة بدأت تسرى روايات التطهير العرقي، ودخلت كلمة "الجنجويد" القاموس الدولي، واكتسبت شُهرة، إذ صار الناس يتداولونها بنغمتها الموسيقيّة الجذابة بغضّ النظر عن تضاد المعاني، أو تفسيرها الذي حسم هويّة استعر نقاشها لأكثر من نصف قرن في أجندة متقفي أهل السودان، فقد استقرّ أمر السامعين في المجتمع الدولي على أنها جماعة عرقيّة عربيّة تمارس التقتيل ضد الجماعات الأفريقيّة، وذلك بدعم من النظام الحاكم في الخرطوم ورعاية من خلف الأسوار لتكون يده الباطشة ضد المتمردين على سلطته في السهول والوديان ونجوع وقرى دارفور.. فلم تخيّب ظنهم!

كثيرون يظنون أن المنظمات الإنسانية العاملة في الإغاثة بمناطق الكوارث، يقتصر دورها على تقديم الغذاء للجوعى والماء للعطشى والدواء للمرضى. وهذا صحيح، ولكنهم يتجاهلون مهمّتها الأعظم وهي مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان بصورة عامة، وما الماء والغذاء والدواء إلا بعضٌ منها. ويتناسون أن هذه المنظمات هي عين صُناع القرار في الدول الكبرى. ونحن لا ننفي أن تكون لبعضها أجندة خاصة، سواء ظهرت أم بطنت، فذلك ليس القضية وإنما القضية أن يسائل الناس أنفسهم ما الذي أتى بهذه المنظمات لديارهم؟ وحتى عندما يقع "الفأس على الرأس" كما نقول في أمثالنا الدارجة، يعتقد كثير من حكام العالم الثالث والنظام الحاكم في الخرطوم في طليعتهم، أن التعامُل بعنجهيّة مع هذه المنظمات، مثل اللجوء لأساليب الطرد العقيمة، أو تضييق سُبُل تحرُّكاتها، أو حتى تشييع مسائل التنصير والتبشير، يمكن أن يسكتها عن مهمتها الروتينيّة، وهي رصد انتهاكات حقوق المواطنين. علماً بأن القاعدة العقديّة البسيطة تقول، من أراد تنصير أو تهويد أو أسلمة شعبه، فعليه أن يُطعمه من جوع ويأمنه من خوف، وفق تعاليم الخالق تبارك وتعالى. لكن هذا ما سيعزُّ ادّعاؤه على الذين ضُربت عليهم الذلة والمسكنة.

إن الرصد نفسه ما عاد حصراً على الوجود البَشَري بميادين الكوارث وحده، إذ دخلت التكنولوجيا بآلياتها الدقيقة التي ترصد دبيب النمل في الفلوات. (في مطلع العام الحالي ٢٠١١ أعلنت منظمة "كفاية" Enough Project التي يقف على رأسها النّاشط الحقوقي المعروف "جون برندرجاست"، أن قمراً صناعياً سيظلّ محلقاً في سماء منطقة أبيي لرصد أي خروقات، وكان الممثل الأمريكي "جورج كلوني" قد أعلن عن نشر ذاك القمر بالمساهمة مع نشطاء لخرين، بعد زيارة له وبرندرجاست للمنطقة

أواخر العام الماضي ٢٠١٠، ويُذكرُ أن القمر الصناعي المذكور قد أدّى غرضه بكفاءة، على سبيل المثال في الإنذار المبكر للتوتر الذي حدث بين قوات الحركة الشعبيّة وقوات الحكومة في مايو ٢٠١١، وإن لم يمنع حدوثه بالطبع، فقد أدى إلى اشتباك مأساوي لاحقاً، نزح جرّاؤه عشرات الآلاف من المواطنين الأبرياء الذي أدمنوا التعامُل مع الماسي!

ما نودُّ الاشارة له هنا تحديداً أن منظمات الإغاثة تلك، لعبت دوراً أساسياً في الوصول بمشكلة الجنوب إلى طاولة المفاوضات في يوليو من العام ٢٠٠٢ في مشاكوس، (يذكر البعض البيان الذي أصدرته أكبر ثلاثة منظمات دولية في نهاية الألفية الأولى، وهو أيضاً للمرّة الأولى منذ تاريخ تأسيسها، وفيه طرقت جرس الإنذار لتسمع من به صمم في المنظومة الدولية، وكان ذلك مدعاة لأن تلقي الولايات المتحدة الأمريكية ثقلها في القضية).. هذا وذاك هو بالفعل ما دفع التفاوُض للأمام وقاد المفاوضون بعدئذٍ إلى منتجع نيفاشا، إلى أن وقّع الطرفان إتفاقية السلام في العام ٢٠٠٥ على نهج الحكمة القائلة "مُكرهٌ أخاك لا بطل" لكن على الضفة الأخرى كانت مشكلة دارفور قد بدأت تتخلق بعد أن أطلت برأسها من الشرنقة، إذ سَرَت قناعة ترسّخت في أجندة المنظمات العاملة في الحقل الإنساني، ومفادها أن النظام الحاكم في الخرطوم والذي يقتات دوماً على الكوراث، عزم على إغلاق صفحة حرب الجنوب ليفتح صفحة حرب غرب السودان، وكانت دارفور كبش الفداء. ولعلَّ الذين يؤمنون بنهج القوة من صقور سدنة النظام ظنُّوا أن الأمر سيكون مجرّد نزهة، يقوم فيها الجيش الذي ستوفره اتفاقية نيفاشا بإخماد التمرُّد في مهده. ذلك حديث جافاه المنطق، فيومذاك عزَّ العقلاء الذين يبحثون عن جذور المشكلة التي أنتجت تمرُّداً جديداً، ويعلمون أنها ستنتج تمرُّداً ثانٍ وثالث ورابع في بلد ظلّت حكوماته بمختلف مناهجها ومسمياتها. توفر عناصر التمرُّد في باطنها لكل من أراد منازلتها!

علاوة على كل هذا، كان النظام يختبيء وراء إرث ضخم من خطايا الإرهاب الدولي. وهنا لابدّ من التذكير أن تدخُّلات دول الإقليم أو المجتمع الدولي في المشكل السوداني، والتي تكاثرت منذ مجيئ النظام للسلطة في العام ١٩٨٩ لم يكن حباً في مساعدة أهل السودان الذين ظلوا يئنون تحت وطأة إرهاب النظام، بقدر ما كان يهدف إلى اتقاء شروره وآثامه. ذلك بعد أن تجاوزت الحدود واستهدفت أمن وسلامة المجتمع الدولي في أحداث بعينها، إقليمياً ودولياً.

كمحصلة لكل ما ذكرنا أعلاه، آنذاك، كان سادة مجلس النواب الأمريكي، "الكونجرس" يطبخون في شيء يهدف إلى محاصرة شرور النظام القادمة. في أوائل أبريل من العام ٢٠٠٤ تسرَّبت أخبار أن المجلس بصدد تدارُس مشروع قرار قدّمه نائبان من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، يدعو إلى إعادة تأهيل الأجهزة الأمنية السودانية وتطهيرها من "شخصيات متورِّطة في أنشطة إرهابيّة" والتحقيق تحديداً في مدى تورُّط نحو ١٢ شخصية من كبار المسئولين في الحكومة السودانية.

وعلى رأسهم السيِّد علي عثمان محمد طه، النائب الأول للرئيس في أحداث متعلقة بإرهاب دولي، وضرورة تقديم أي من هؤلاء للمحكمة إذ ثبت تورُّطه. وقدَّم المشروع النائبان توماس تاكريندو ودونالد باين، وقد سبق لهما أن بعثا برسالة إلى الرئيس جورج بوش تتعلق بالأمر نفسه، والتي اتّضح أنها تمهِّد لذلك.

تدارست اللجان المتخصِّصة المشروع وطُرح للاقتراع على أعضاء مجلس الشيوخ نهاية الشهر نفسه. وكان المشروع بمثابة ضغط على الحكومة للتوقيع على اتفاق السلام. وكان يدعو الإدارة الاميركيّة الى مطالبة الحكومة بـــ"إعادة هيكلة كاملة للأجهزة الامنية" إلى جانب إبعاد الأفراد المتورِّطين في أعمال إرهاب دولي كجزء من اتفاق السلام الذي كان يجري التفاوُض عليه. ودعاها أيضاً للتوقف عن التورُّط في أعمال إرهاب أو دعمها ومحاكمة ومعاقبة أي مسئول سوداني تورَّط في دعم الإرهاب الدولي. ويطلب المشروع من وزير الخارجية كولن باول (التحقيق في تورُّط كبار المسؤولين في الحكومة السودانية في جرائم إرهاب دولي وتقديم تقرير إلى الكونغرس عن نتائج التحقيق).. ويعدد المشروع مجموعة من القضايا، ويركز خصوصاً على تفجير مركز التجارة العالمية العام ١٩٩٣ ومحاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في أديس أبابا العام ١٩٩٥ وتفجير سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا العام ١٩٩٨ كما يطالب المشروع وزير الخارجية بالتحقيق في «حجم الدعم الذي يقدّم إلى حركة المقاومة الاسلامية "حماس" وحزب الله ونوعه، ووجود متطوِّعين سودانيين في العراق ومدى مشاركتهم في عمليات ضد القوات الأميركيّة"».

حدَّد المشروع أسماء ١٢ مسئولاً كبيراً يطلب التحقيق في اتهامات بدعم الإرهاب الدولي والمشاركة في القضايا المُشار إليها. وهُم كما وردت أسماؤهم ووظائف البعض الملتبسة: النائب الأول للرئيس علي عثمان محمد طه، وزير الحكم الفيدرالي وزير الأمن الخارجي السابق الدكتور نافع علي نافع، المستشار الرئاسي في الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة الدكتور غازي صلاح الدين، وزير الطاقة والتعدين الدكتور عوض أحمد الجاز، المدير العام لوزارة الخارجية مسئول الأمن السابق أثناء محاولة اغتيال الرئيس مبارك الدكتور مُطرف صديق النميري، مدير الاستخبارات الخارجية السابق الدكتور قطبي المهدي، مدير الأمن الداخلي اللواء صلاح عبدالله، وزير شئون مجلس الوزراء اللواء الهادي عبدالله "النكاشا" مدير فرع الأمن الخارجي الدكتور عبدالكريم عبدالله، اللواء أسامة عبدالله من حزب المؤتمر الوطني، اللواء جمال زمغان، اللواء عماد الدين حسين (الألقاب العسكرية ليس تندراً من جانبنا، فذاك بالفعل ما ورد في نص المذكرة، ولا نعلم إن كانت حقيقة أم جهل)، لكن ما نعلمه جزئياً أن هذه المذكرة كانت بمثابة خارطة طريق لمن تولى التحقيق في القضية، حتى جعلها واحدة من اكثر القضايا إثارة في أروقة المحكمة الجنائية الدولية، باسماء ظهر منها اثنان (هارون وكوشيب) ورئيسهما الذي علمهم الإرهاب!

بيد أننا لو عدنا لمسألة العنجهيَّة والاستعلاء والغرور الذي تعامَلَ به أهل النظام مع القضية. تلك تلخصها بضع أسطر لأحد الذين جيئ بهم من خارج دوائر المنظومة، وتمَّ تعيينه في منصب النائب العام، علماً بأنه من أبناء الإقليم مسرح الحدث. فقد سُئل السيد محمد علي المرضي: «**لماذا قرَّرتم في الحكومة فتح دعوي جنائية ضد أمنستي إنترناشونال ولم تكتفوا بتكذيب ما جاء في تقريرها كما جرت العادة؟**».. فقال: «**ظللنا نواجه حرباً شرسة ومنظمة منذ أربع سنوات ورأس الحربة فيها هي أمنستي إنترناشونال بنشرها لتقارير ملفقة عن الأوضاع في دارفور وتنسب إلى القوات المسلحة وقوات الدفاع الشعبي أعمالاً لم تحدُث مطلقاً. ويكفي إنها تتحدَّث منذ تلك الفترة عن مقتل ٢٠٠ ألف وبشكل ببغاوي، وتقول أن الانتهاكات مستمرَّة، وأن التطهير العرقي مستمر، فكيف يظل الرقم كما هو منذ أربع سنوات؟ علماً بأن هذا الرقم لايساوي عُشر الحقيقة.. وماهي الحقيقة إذن؟ القتلي لم يتجاوز عددهم اثنتي عشر ألف في القتال بين الحكومة والحركات المسلحة وبين القبائل فيما بينها. لكن الرئيس البشير قال إن عدد الضحايا ٩ آلاف ضحية؟ الرئيس قال بهذا الرقم في وقت معيَّن. إذن عدد الضحايا قد إرتفع من ٩ آلاف إلى ١٢ ألف خلال فترة لا تتجاوز خمسة أشهر فقط الآن؟ هي المسألة تقديريَّة وليس لدينا إحصاء بالفرد. والرقم لم يتجاوز الاثني عشر، ويمكن أن يقل عنه. هذا حدث بعد المواجهات القبليَّة التي وقعت مؤخراً في جنوب دارفور**».[٨٩]

لمزيدٍ من تسليط الضوء على القضيَّة، ننشرُ فيما يلي نصاً إنجليزياً لوثيقة ملحقة بالوثيقة الأولى التي أرسلها المقدَّم بابكر لرئيسه الفريق أوَّل صلاح قوش أعلاه، كغنيمة ظفر بها من مصادرهم توضح تفكير ومتابعات البعثة الأمميَّة والأفريقيَّة المشتركة وانعكاس القضيَّة عليهم، وهي لا تخلو من توقعات ينبغي أن تكون قد أقلقت مضاجع أهل السلطة في الخرطوم.

Note to Mr. Guéhenno
Re: Telecon with Mr. Moreno-Ocampo, ICC Prosecutor

ICC Warrants of Arrest

Sudan - Implications of possible further indictments

[You may wish to underscore the potential impact that the possible indictments of Sudanese Government officials would have on UNAMID and UNMIS.]

- **We understand that the next set of indictments may target high-level Sudanese leaders.**

٨٩ حوار محمد علي المرضي، وزير العدل - الأحداث ٢٠٠٧/٩/٣٠.

- While the UN remains committed to cooperating with the Court, as has been the case thus far, it would be important to highlight the independence of the Court, since such indictments could have serious implications for both UNMIS and UNAMID, including the security of personnel.

- The indictments could also have wider implications for the peace processes in Sudan. (For example, the SPLM may find it hard to stay in the Government of National Unity if the top NCP leadership were indicted? This in turn could lead to the unravelling of the CPA.)

- The NCP may also withdraw their consent for UNAMID and/or UNMIS, or their cooperation with the missions could effectively halt.

- Whatever the case, it is likely that the Government would accuse the missions of being an instrument of those Member States interested in regime change, as hardliners have contended all along.

- DPKO, the Missions, and Member States will have to be prepared for these risks if the top Sudanese leadership is indicted. We would therefore appreciate if you could give us as much advance notice as possible.

DRC

On 13 June, the Trial Chamber imposed a stay in the proceedings in the Lubanga case, following a ruling by the Chamber that the Prosecutor had incorrectly used Article 54 (3) of the Rome Statute which allows him to receive information or documents, on the condition of confidentiality for the purpose of generating new evidence. The Chamber found that a significant body of potentially exculpatory evidence, mostly UN documents, had not been disclosed to the accused, thereby preventing him from adequately prepare his defense. The Trial Chamber, therefore, stayed the proceedings for the time being until the issue is resolved. At a June 24 hearing, tne Court stated that it would be premature to consider

the release of Lubanga at this stage.

OLA is in contact with the Prosecutor and exploring ways to find a solution that would allow the Judges of the Trial Chamber to privately review UN confidential material. OLA has also prepared guidance for the Spokesperson's office, in case the issue is raised by the press. The guidance states that "it would not be appropriate for the United Nations to comment on ongoing judicial proceedings in the International Criminal Court" and that "OLA is in regular contact with relevant ICC organs in accordance with the Relationship Agreement between the UN and the ICC." It also reaffirms our commitment to remain united with the Court "in its efforts to bring an end to impunity in the DRC and elsewhere."

- **Reaffirm the UN's continued commitment to cooperate with the ICC in its efforts to end impunity in the DRC;**
- **Express hope that the formula suggested by OLA to the Court in order to allow the Judges to privately review UN confidential material will be acceptable to the ICC;**
- **Seek further clarity regarding the next steps in the Lubanga case.**

On Jean-Pierre Bemba

On 24 May, Belgian authorities arrested in Brussels, Jean-Pierre Bemba, former DRC Vice-President and current Senator, executing an arrest warrant issued under seal by the International Criminal Court (ICC) on 23 May. The arrest warrant was issued following an ICC investigation into events that took place in the Central African Republic (CAR) between October 2002 and March 2003, when the MLC (Mouvement de Libération du Congo) rebel movement which Bemba led during the DRC civil war, intervened militarily to support the regime of former CAR President Ange-Félix Patassé against a rebellion led by the current CAR President Francois Bozizé.

The investigation concluded that MLC forces carried out widespread and systematic attacks against the civilian population in CAR, including rape, torture and pillaging. The ICC has indicted Bemba on a total of four

counts of war crimes and crimes against humanity. On 10 June, the judges of the ICC's Pre-Trial Chamber III issued a request to Belgium for transfer of Bemba to the Court. The Chamber also issued a warrant of arrest replacing the warrant it had issued on 23 May 2008.

The newly issued warrant of arrest concerns the same events which occurred in the Central African Republic in 2002 - 2003, and adds to the crimes contained in the warrant of arrest of 23 May 2008 two new charges of murder, one as a crime against humanity and the other as a war crime.

- Seek additional information from the Prosecutor regarding the next steps in the Bemba case.

صورة طبق الأصل

وفيما يلي ترجمة مختصرة لأهم ما جاء من نقاط في هذه الوثيقة.

مذكرة للسيد: جوهينو
السودان: الآثار المترتبة على لوائح اتهام أخرى

(ربما تكون راغبا في التعرُّف على التداعيات المحتملة لتوجيه لوائح اتهام أخرى على قيادات سودانية عُليا، على بعثتي اليونميد، واليونميس)

- نحن نفهم أن لوائح الاتهام التالية ربما تستهدف قيادات سودانية عليا في الخطوة التالية.
- بينما تلتزم الأمم المتحدة التعاون مع المحكمة، لكن ربما يكون من المهم تسليط الضوء على استقلاليّة المحكمة، حيث أن توجيه لوائح الاتهام هذه قد يترتب عليها تداعيات خطيرة لكل من اليونميس واليونميد ومن بينها أمن الأفراد.
- يمكن للوائح الاتهام الجديدة انعكاسات أوسع على صعيد اتفاقية السلام السودانية. (على سبيل المثال قد تجد الحركة الشعبية صعوبة أكبر في البقاء ضمن حكومة الوحدة الوطنية، إذا طالت الاتهامات قيادات في المؤتمر الوطني، وما قد يؤدي إلى انهيار اتفاقية السلام الشامل).
- قد يسحب المؤتمر الوطني موافقته بشن اليونميد، وكذلك اليونميس، وقد يتوقف تعاونه تماماً مع المفوضيات الأممية.
- في كل الأحوال فإن الحكومة ربما تتهم المفوضيات بأنها أصبحت أدوات تستخدمها الدول الراغبة لتغيير النظام.

- إدارة عمليات حفظ السلام والمفوضيات والدول الأعضاء عليها أن تتهيأ لهذه المخاطر الممكنة كافة في حالة طالت الاتهامات كبار المسؤولين السودانيين وسنكون شاكرين إذا تكرمتم بتزويدنا بملاحظات مسبقة في هذا الصدد.

جمهورية الكونغو الديمقراطية DRC

في ١٣ يونيو حكمت غُرفة المحكمة بالإبقاء على الإجراءات في قضية لوبانغا بعد الحكم الذي أصدره حيث أن المُدّعي العام كان قد استخدم بالخطأ المادة ٥٤ (٣) لنظام روما الأساسي. والتي تسمح له باستلام المعلومات والمستندات بشرط السريّة التامة، وبغرض الحصول على شواهد جديدة. وجدت الغرفة أدلة كثيرة من مجموعة نفي التهم، وهي في الغالب وثائق الأمم المتحدة، وقد تمّ حجبها على المتهمين، وبالتالي تمّ حرمانهم من الاستعداد للدفاع عن أنفسهم. وعليه فإن غرفة المحكمة تتوقف عن الإجراءات في الوقت الراهن، حتى يتم حل الأمر في جلسة الاستماع يوم ٢٤ يونيو أوضحت المحكمة إنه من السابق لأوانه الحكم بإطلاق سراح لوبانجا في هذه المرحلة.

إن مكتب الشئون القانونية على إتصال بالقاضي، وتبحث عن سُبُل الحصول على حل يسمح لقضاة غرفة المحكمة الإطلاع الخاص على المواد السريّة للأمم المتحدة. كما جهّز المكتب الأطر لمكتب المتحدث في حالة إثارت الأمر من خلال الصحافة. ويحدد الإطار: ليس من المناسب للأمم المتحدة التعليق على محاكمات جارية في محكمة الجنايات الدولية، وإن مكتب الشؤون القانونية على اتصال منتظم مع الجهات التابعة لمحكمة الجنايات، وفق الإتفاقية التي تُنظم العلاقة بين الأمم المتحدة ومحكمة الجنايات الدولية. كما تجدد تأكيد إلتزامنا البقاء متحدين مع المحكمة، في جهودها لوضع حد للإفلات من العقاب في جمهورية الكنغو الديمقراطية وغيرها.

- تأكيد التزام الامم المتحدة التزامها التعاون مع محكمة الجنايات الدوليّة في جهودها لوضع حدٍ من الافلات من العقاب في الكونغو.
- التعبير عن الأمل أن تكون مقترحات مكتب الشئون القانونية للمحكمة والقاضية بالسماح لقضاة الإطلاع على المواد السرية للأمم المتحدة مقبولة من محكمة الجنايات الدوليّة.
- البحث عن المزيد من الوضوح فيما يختص بالخطوات التالية في قضية لوبانغا:

حول قضية جان بيير بيمبا (كان يشغل منصب نائب رئيس جمهورية الكونغو/ زعيم حركة تحرير الكونغو).

[illegible]

٢٠٠٣ عندما تدخلت حركة تحرير الكونغو لمتمردة التي كان يقودها آنذاك بيمبا خلال فترة الحرب الأهليّة في الكونغو، عندما تدخلت عسكرياً لدعم النظام السابق في أفريقيا الوسطى برئاسة أنجي فليكس باتاسي ضد المتمردين، بقيادة الرئيس الحالي فرانسيس بوزيزي.

إن التحريات خلُصت على أن قوات تحرير الكونغو، قامت بهجمات واسعة ومنظمة ضد المدنيين في جمهورية أفريقيا الوسطى، شملت التعذيب والنهب والاغتصاب. وتعتقد محكمة الجنايات أن بيمبا مسؤول عن أربعة تهم كجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. في ١٠ يونيو أصدر قضاة المحكمة التمهيديّة الثالثة طلباً لبلجيكا لتحويل بيمبا إلى المحكمة، كما أصدرت المحكمة طلب اعتقاله عوضاً عن طلبها السابق الصادر في ٢٣ مايو ٢٠٠٨.

إن طلب الاعتقال الصادر حديثاً تضمن نفس الأدلة التي حدثت في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وتضيف إلى الجرائم الواردة في أمر الاعتقال الصادر في ٢٣ مايو ٢٠٠٨ جريمتان جديدتان، واحدة جرائم ضد الإنسانية، وأخرى جرائم حرب.

obeikandl.com

الوثيقة الثانية

بسم الله الرحمن الرحيم

سري للغاية وشخصي

السيد/ المدير العام

,,,,,,السلام عليكم ورحمة الله,,,,,,

الموضوع: عملية الخندق

١. تم اللقاء مع المصدر (هود) اليوم ٢٠ يونيو ٢٠٠٨ بلندن حيث أفاد المذكور بأنه في لتقرير الذي قدمه المدعي العام لمجلس الأمن الدولي الشهر الجاري أوضح أن الحكومة السودانية لم تستجب بتسليم المطلوبين برغم المطالبة الواضحة من مجلس الأمن الدولي وحيثيات القرار ١٥٩٣ وبالتالي انتهى الى أن الحكومة بكامل أجهزتها وسلطاتها متآمرة في التستر على المجرمين وبذلك تكون هي مسئولة مباشرة بناء على هذه النتيجة وخلص الى أنه سيعلن في الشهر المقبل ويطلب من القضاة إصدار مذكرة توقيف في حق من أوعزوا لكل من أحمد هارون وعلى كوشيب بارتكاب تلك الجرائم.

٢. وأشار الى أنه في النصف الثاني من شهر يوليو سيطلب المدعي العام علناً من القضاة إصدار مذكرات توقيف بحق السيد رئيس الجمهورية باعتباره مسئولاً مسئولية مباشرة عن أعمال كل الأجهزة والأفراد التابعين له وأكد ربما تتم تسمية بعض أعضاء مجلس الأمن القومي باعتبارهم شركاء في المسئولية.

٣. أوضح أن المحكمة جسم وهيئة مستقلة ربما لاتخضع كثيراً لمناشدات بعض الأصوات الداعية لعدم الذهاب بعيداً في هذا الإتجاه . وستستفيد المحكمة من تجربة يوغسلافيا السابقة عند ادانة الرئيس سلوفودان ملوسفتش وهو في السلطة برغم اختلاف الأوضاع في السودان عن يوغسلافيا, وقال إن لويس أربور مسؤولة مفوضية حقوق الانسان الحالية هي التي كانت تتولي قضية يوغسلافيا لذا ربما استفاد المدعي العام كثيراً من تجاربها.

٤. أكد أن عدم تعاطي السودان مع المحكمة وتجاهله لها تماماً أتاح المجال للمدعي العام بالتحرك بحرية في كل الاتجاهات وزادت اتصالاته بالدول والمنظمات لاقناعها بوجهة نظره في تجريم الحكومة السودانية الشيء الذي خلق انطباعاً عاماً بأن الحكومة السودانية فعلاً متآمرة في ارتكاب جرائم في دارفور لذلك ترفض فكرة التسليم حتى لا ينفضح أمرها وتتذرع بعدم التعامل مع المحكمة.

٥. شرحت له خطورة هذه الخطوة اذا ما تمت على النحو الذي أشار اليه وربما تؤدي تداعياتها الى ما لا يحمد عقباه خاصة وأن الأمر في مجمله سيسي

والقضية سياسية تهدف الى تجريم طرف في النزاع دون الآخر ما يعني أن هناك تآمر في هذا الاتجاه ولن يجدي معه التعامل لأن النتيجة محسومة سلفاً.

٦. أشار الى هناك خطوات يتعين القيام بها منذ الآن وقبل صدور الطلب في منتصف الشهر المقبل وقبل أن يصبح مادة تتادولها أجهزة الأعلام وذلك لأجل تأخير صدور الإعلان وشغل المحكمة بقضايا قانونية يمكن أن تتطاول وتستمر لعدة سنوات. تتخلص هذه الخطوات في المحاور التالية:

أ. المحور القانوني: ويكون ذلك من خلال مناتهضة قرارات المحكمة في حق كل من أحمد هارون وعلى كوشيب وفي شأن تحويل النزاع الى المحكمة الجنائية الدولية بالآتي:

(١) رفع دعوى قضائية لدى محكمة العدل الدولية بعدم أحقية واختصاص مجلس الأمن الدولى في تحويل النزاع في دارفور الى المحكمة الجنائية وهذه الدعوى بدورها يمكن أن تستمر لعدة سنوات ويمكن بمجرد رفعها أن تؤدي الى تعطيل عمل المحكمة الجنائية لحين الفصل في الاختصاص.

(٢) رفع دعوى قضائية من خلال محاميين أو مؤسسات قضائية legal firms إنابة عن حكومة السودان لدى مؤسسات المحكمة الجنائية بعدم اختصاص المحكمة في النظر في قضايا قيد النظر أمام القضاء الوطني عملا بمبدأ التكاملية والدفع بأهلية النظام القضائي السوداني في معالجة الأمر.

(٣) مناهضة قرار المطالبة بالتسليم لكل من أحمد هارون وعلى كوشيب أمام مؤسسات المحكمة لجنائية من خلال بعض المحامين أو المؤسسات القانونية المستقلة التي يمكن تكليفها بذلك لتتولى مسألة الدفاع والطعن في القرار وتطلب مراجعة الحيثيات التي بني عليها القرار وهذا بدوره يمكن أن يستمر لعدة سنوات.

(٤) الاستفادة من تجربة توماس لوبانغا الكنغولى الذي ألقت عليه المحكمة القبض العام الماضي والذي استطاع أن يناهض قرار المحكمة من خلال البينات الضعيفة التي قدمتها الأمر الذي سيؤدي الى اطلاق سراحه في الأيام المقبلة لضعف البينات في مواجهته.

ب. المحور السياسي والدبلوماسي: وذلك بعمل تحرك سياسي ودبلوماسي خارجي لعدد من الدول والأصدقاء في مجلس الأمن وبعض الدول المهمة والتي لديها علاقة بالسودان أو يهمها أمر الأمن والاستقرار فيه وذلك لتأكيد رغبة الحكومة السودانية في تحقيق الامن والسلم الداخلى وتحقيق العدالة في حال ثبت أن هناك جرائم ارتكبت. وتوضيح خطورة الخطوة التي ستقدم عليها المحكمة على مجمل الاوضاع في البلاد والاقليم وإبراز حجم التعقيد

لذي يمكن أن تسببه مثل هذه الخطوة غير محسوبة العواقب.

ج. لمحور الاعلامي: وذلك بمخاطبة الاعلام بما تم بشأن الجرئم التي ارتكبت في دارفور وإبراز دور القضاء السوداني وجهود الدولة في محاربة ظاهرة لإفلات من العقاب وعكس ما قامت به الجهات العدلية المختصة بشأن قضية على كوشيب بعد اطلاق سراحه عندما لم تثبت التهمة في مواجهته وإفادة لجهات المختصة بذلك مثل مجلس الأمن الدولى الذي أحال الأمر الى لمحكمة الجنائية ما دام الحكومة السودانية لا تعترف بالمحكمة أو على الأقل طلب عقد جلسة استماع للمجلس لإحاطته بما تم. كل هذه الخطوات يمكن أن نسهم في تشتيت جهود المحكمة الدولية بدلاً عن ترك الساحة خالية لها ستتحرك بكل سهولة ويسر في عملية التجريم.

٧. قال يمكن الاتصال ببريطانيا وبعض الدول الأوربية التي تدفع في اتجاه انجاح مهمة المحكمة الجنائية وتوضيح موقف السودان من تحقيق العدالة وعدم معارضته لمبدأ محاربة الافلات من العقاب وشرح عواقب اتخاذ المحكمة لقرار مثل هذا على الأمن والسلام في دارفور.

٨. كذلك أشار الى ضرورة الاستفادة من الثغرات القانونية والسياسية التي وردت في تقرير المدعي العام أمام مجلس الأمن وتوظيفها قانونياً وسياسياً في خطوة لتعقد العمل على المحكمة. و عندما سألته عن من أعد التقرير الأخير أشار الى أن هناك فرنسي سبق أن ذكره لنا في العام المنصرم وتحامله الشديد على السودان وهذا ما انعكس في البيان الأخير من لغة غريبة وعدم إحاطة بتعقيدات الواقع.

٩. أبدي ملاحظة حول التصريحات الغاضبة التي صدرت من السفير عبدالمحمود عبدالحليم عقب بيان المدعي العام وما تسببت فيه من زيادة حالة العداء مع عدد من الدول كان ينبغي كسبها لجانب السودان بدلاً عن استعدائها (يعني كوستاريكا عندما وصفها بأنها جمهورية موز) وكذلك تحامله على المدعي العام الذي تعتبره عدد من الدول أنه يقوم بواجبه. وعلق على ضرورة لجم الانفعالات في مثل هذه الحالات والتركيز على نقض الجوانب القانونية والاستفادة منها بصورة منطقية بدلا عن المهاترات والتي لا تجدي نفعاً بل ستزيد من تعقيد المسألة.

١٠. كما أشار الى أن انفاذ هذه الخطة بمحاورها المختلفة منذ الان قبل حلول منتصف الشهر المقبل يمكن أن تنجح في تأخير الخطوات التي ستقدم عليها المحكمة في المرحلة المقبلة وهو ما يمكن أن يعطي مزيد من الوقت للحلول بعيداً عن التناول الإعلامي الذي ربما يزيد من تعقيد القضية.

١١. طلبت منه التفكير في أسماء بعض المحامين والمؤسسات القانونية التي يمكن ان تحظى باحترام وتقدير ولديها سمعة طيبة يمكن الاستفادة منها وتكليفها بمهمة الدفاع في المرحلة المقبلة في حال انفاذ هذه الخطة. كذلك طلبت منه عمل اتصالات مع المحكمة لمعرفة اخر ما استقر عليه الراي بعد التناول الاعلامي

عبر النت عن هذت الموضوع وتوضيح خطورة الاقدام على مثل هذه الخطوات لمعرفة الموقف الماثل بالضبط.

١٢. اتفقنا على اللقاء صبيحة الغد ٢٦ يونيو ٢٠٠٨م لمعرفة الإجابة على الاستفسارات أعلاه.

التعليق:

١٣. أعتقد أن هذا الأمر يتطلب التعامل معه بالجدية اللازمة ودراسة هذه الخطة بصورة متأنية والشروع في انفاذها منذ الآن حتي يتم تعقيد المسألة على المحكمة واشغالها بقضايا قانونية بحته من خلال محامين أو مؤسسات قانونية تعمل إنابة عن حكومة السودان.

١٤. وإذا أقدمت المحكمة على اعلانها بحلول منتصف الشهر المقبل ربما يؤدي ذلك الى تعقيد الأوضاع بصورة يصعب التعاطي معها سياسياً ودبلوماسياً لذلك أعتقد أنه من الأفضل العمل منذ اليوم على عدم الوصول الى هذه المرحلة لما لها من آثار سياسية مدمرة على البلاد.

١٥. أعتقد أن فكرة تكليف محامين أو مؤسسات قانونية محترمة ومقتدرة مهمة جداً لتتولى الدفاع وتستغل الثغرات القانونية وما أكثرها ويمكن أن تصل الى نفس النتيجة التي وصلت اليهلا قضية توماس لوبانقا وبالتالي طي هذا الملف نهائياً.

١٦. أرى أنه يمكن أن يلعب الجهاز دوراً رائداً في هذا الاتجاه ويقدم خطة متكاملة تكفي البلاد شرور مثل هذه المؤسسات التي استغلت كل ما لديها لتشوية صورة البلاد ورموزها وقيادتها السياسية. وبمكن أن يشرع في انفاذ الخطة ولو في المحور القانوني منذ الآن اذا تطاول الجدل السياسي حول جدوى التعاطي مع المسألة من عدمها.

١٧. للتكرم بالاحاطة ونتابع ونفيدكم.

المقدم/ محمد حسان بابكر
لندن في ٢٥ يونيو ٢٠٠٨م

صورة طبق الأصل

ملاحظات المؤلف:

- **أولا:** يلاحظ القراء أنه ابتداءً من هذه الوثيقة، فإن المقدّم بابكر، أو ربما بالاتفاق مع رئيسه، اتخذت العملية اسم "**الخنق**"، وهو ما سيستمر في معظم الوثائق القادمة بالتسلسُل. ويبدو لي كما ذكرت آنفاً أن التسمية خاصة بالمحكمة الجنائيّة وتداعياتها. وهو أمر لن نكترث له كثيراً – أي التسمية – ذلك لأن ما يهمنا جوهر الموضوع.
- **ثانياً:** لا شك أن القرّاء الكرام سيستمتعون جداً بالشفافيّة التي تتوخاها عُصبة جهاز الأمن والمخابرات فيما بينهم، مثل نقل قول المصدر (الحكومة بكامل

أجهزتها وسلطاتها متامرة في التستر على المُجرمين وبذلك تكون هي مسئولة مباشرة بناء على هذه النتيجة) وبغير أنها تكابر في مثل هذه المواقف، وتقول العكس تماماً، فإن هذا قول لو نطق بها أحد معارضيها لعُدَّ في مصاف الخيانة الوطنية ورُميَ به وراء الشمس!

- **ثالثاً:** لقد أسمعتَ لو ناديت حياً.. هل لاحظتُم معي يا أعزائي القرَّاء أن المصدر يفصح لهم أو يتنبأ لهم أو ينذرهم بأن الرئيس الذي ألهاه الرقص على أشلاء مواطنيه «**سوف تصدُر بحقه مذكرة توقيف منتصف يوليو ٢٠٠٩**»؟! صحيح أن لمذكرة لم تصدُر في يوليو بالضبط كما قال، ولكنها صدرت قبله، أي في ٢٠٠٩/٣/٤ في مؤتمر صحافي تحدّثت فيه لورانس بليرون الناطقة باسم المحكمة، ووجّهت له تهمتي جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ولم تثبُت الثالثة وهي الإبادة الجماعية، والتي أضيفت فيما بعد. وعدَّ ذلك كأوّل توقيف لرئيس دولة يجلس على سُدة السلطة، بغضِّ النظر عن الكيفيَّة التي امتطى بها ظهر السلطة. وكما يعلم المتابعون فقد رحَّبت بالقرار كل المنظمات الدولية الناشطة في مجال العمل الإنساني، إلى جانب معظم دول العالم (الموقعون على ميثاق روما نحو ١٠٨ دولة، وهم ملزمون بالتأييد، عدا ثلاثة دول عربية هي: الأردن، جيبوتي، جُزُر القمر) حاولت التمرُّد بترضية نظام الخرطوم، والأخيرة ظلت تقبض الثمن من حين لآخر. وأخرى مثلها دولاً أفريقيَّة عملت الشيء نفسه بلا جدوى. والمعروف أنه سبق للمحكمة الجنائيّة أن استصدرت مذكرات توقيف في مايو ٢٠٠٧ بحق كل من أحمد محمد هارون الذي كان وزيراً للشئون الإنسانية، وعلي كوشيب أحد قادة الجنجويد كما وُصف في المذكرة. والجدير بالذكر أن مجلس الأمن أحال قضيَّة دارفور للمحكمة الجنائيّة في مارس ٢٠٠٥ حيث بدأ الاهتمام بها مباشرة بعد ثلاث أشهر منذاك التاريخ.
- **رابعاً:** لو كنتُ مكان أهل النظام الحاكم، لأقمتُ لهذا العميل تمثالاً، فقد قدَّم لهم خارطة طريق تنقذهم من يوم يفر فيه المرء من أخيه وصاحبته وبنيه. هذه الخرطة – كما هو واضح – قدّمت لهم خطة قانونيّة ودبلوماسيَّة وإعلاميَّه، ويقيني لو أنهم أتبعوها لربما غيّرت مسار القضية، وليت الذين أساءوا لهذا البلد الصابر أهله قبل ان يسيئوا لنظامهم وأنفسهم، أن يقرأوا هذه الوثيقة بتمعُّن وحياد. ويبدو أن العميل المُشار إليه أقنع المقدَّم حسَّان حامل الآراء لرئيسه في جهاز الأمن والمخابرات. ولهذا تراه وقد أبدى كثير من الحماس والانحياز لها، بل أوصى صراحة رئيسه باتباعها كمخرج من الأزمة. ولا ندري ماذا كان رد رئيسه، أو ما إذا كان رئيسه نفسه ينقل هذه الآراء بأمانة مطلقة لساكن قصر غردون، المُشير عُمَر حسن أحمد البشير. لكن على كلٍ، الأمانة تقتضي الإشادة ببُعد نظر المقدَّم بابكر، فقد ظهر في هذه الوثيقة ببُعد نظر تفتقر إليه العُصبة وفق ما تعلمون. لكنه لم يلبث أن نكص على عقبيه في نظرته لهذه (المؤسسات التي استغلت كل ما لديها لتشوية صورة البلاد ورموزها وقيادتها السياسيّة) فهل هذه المؤسسات، أم الرئيس وعُصبته، هُم من أساء للبلاد ومواطنيها؟!

- **خامساً:** من الأشياء الهامشيَّة وإن كان يمكن أن تلقي بظلال على ما نحن بصدده، كانت الوثيقة الأولى عبارة عن تواصل عبر الهاتف بين المقدِّم والعميل، لكن جاءت الوثيقة الثانية هذه، لتؤكد التقاء الطرفين في العاصمة البريطانية "لندن"، ويجدُرُ بنا التذكير أن المقدِّم حسَّان وفق سيرته الذاتيَّة المُشار إليها قبلاً، درس في بريطانيا. وسنعلم لاحقاً أن السيرة الذاتية التي تعرَّضنا لها، هي التي أرسلها لجامعة "يورك" التي يريد أن يعد فيها درجة الدكتوراه، وتلك قصة أخرى. لكن ما نود أن نلخص إليه، إنه فيما يبدو كان خبير بشعاب لندن ودروبها.
- **سادساً:** المصدر المُسمي "هود" يبدو أنه على درجة عالية من التأهيل، فهو يقدِّم نصائح ثمينة، ويطرح خططاً كبيرة تعد بمثابة خارطة طريق كما ذكرنا، شملت جوانب قانونيَّة ودبلوماسيَّة وإعلاميَّة، كذلك فهو يُبدي آراء بوضوح في السلبيات التي تظهر من أهل النظام (بمثلما أشار للسفير المدعو عبدالمحمود عبدالحليم في الفقرة التاسعة، وكان بحق نموذجاً يبُث سُماً زُعافاً، تحمله الأطباق الهوائية بين الفينة والأخرى ليدخل ديار المشاهدين دون استئذان).. هذا إلى جانب أن المقدِّم حسَّان يسأله حتى عن أسماء يمكن الاستئناس بآرائها، علماً بأن ذلك يعد من أبسط مهام السفارات، ولعلَّ تجاهلها أو عدم ذكرها يؤكد أن هذه السفارات أصبحت مواخير أمنيَّة، وتدحرجت القضايا التي تهم البلاد والعباد من أجندتها.. أسفل سافلين!
- **سابعاً:** الزعيم الكنغولي المذكور في الوثيقة "توماس لوبانقا ديالو" والذي رأى كاتبها أنه يمكن تطبيق تجربته مع المحكمة الجنائية. فقد خابت توقعات البراءة التي ذكرها إذ لا تزال محاكمته جارية حتى كتابة هذا الكتاب أواخر العام ٢٠١١. رأس مليشيا تحت مُسمَّى جبهة تحرير الكنغو، والتي نشطت أثناء الحرب الأهلية شرق الكونغو في مقاطعة "أيتوري" ما بين عام ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ وقتل فيها نحو ٥٠ ألف من البشر، وتمَّ تشريد أكثر من ٦٠٠ ألف مواطن، ومن ضمن الاتهامات التي وُجِّهت إليه الى جانب القتل وعمليات الاغتصاب، تجنيد ما يزيد عن ٣٠ ألف طفل تحت سن لخامسة عشر. وقد اعتُقل في بلاده وأُلقيد في مارس ٢٠٠٦ تحت حراسة أمنيَّة مشدَّدة، وعلى متن طائرة فرنسيَّة قطعت به آلاف الأميال، وزجَّت به في سجن تابع للمحكمة الجنائيَّة بلاهاي، وبدأت محكمته في ٢٠٠٩/١/٢٦ كأول متهم في المحكمة الجنائية.[٢٠]

خبراء هذه وثيقة باللغة الإنجليزية أدناه، كانت مرفقة مع الوثيقة الثانية أعلاه، [illegible] أول سلاح نوعي. وليس واضحاً لنا ما [illegible] أو أنها جاءت من أحد خبراء [illegible]

تتناول ذات الموضوع بزاوية أخرى. ويلاحظ أنها موجَّهة لنفس الشخص الأول وهو السيد جينو "قوهينو" وسنعقب عليها بترجمة مختصرة بتصرف.

Priority
Strictly Confidential
Note to Mr. Guéhenno
Sudan: Implications of ICC indictments

1. On 5 June, ICC Prosecutor Luis Ocampo-Moreno informed the Security Council that he intends to present to the ICC Judges, "in July", a second case on crimes in Darfur. In his statement, Mr Ocampo stressed his view that the evidence shows a picture of crimes whose execution has required "the sustained mobilization of the entire Sudanese state apparatus". This has been widely taken to imply that the next set of indictments will target high-level Sudanese officials.
2. Our contacts suggest that the accused (some accounts say, six in total) may include Director of National Security and Intelligence Salah Gosh, Assistant to the President Dr Nafie ali Nafie, Vice-President Ali Osman Taha, and possibly, even President Bashir himself. At this stage, it is hard to separate speculation from fact. However it is clear that new indictments at this level could have serious political and operational implications for UNMIS, UNAMID and the JMST. These implications would depend on the precise charges made, the reaction of Member States, particularly those with obligations under the Rome Statute, and the response of the Government of Sudan. It is essential to discuss with OLA and DPA, at the principals' level, the likely scenarios and their implications for the Missions.
3. In the event of such high-level indictments, we should expect a hostile knee-jerk reaction, resulting in a serious deterioration of GoS co-operation with the United Nations on both practical and policy issues. Retaliation against UNMIS and UNAMID could take many forms and its severity would be influenced by Sudan's perception of its options and the reaction of Member States. Possible backlash could range from an increase in bureaucratic obstacles, including restrictions of movement and access intended to protect indictees, to expulsions of individual staff and in a worst-case scenario, wholesale revocation of consent for the Missions. In the latter case, we would have few contingency options at the same time the possibility of a more nuanced response cannot be ruled out since GoS may try to paint itself as legitimate and reasonable. Resistance to UN activity at whatever level would certainly be accompanied by a

suspension of cooperation on policy issues, including CPA implementation UNAMID deployment and the Darfur peace process.

4. Some Member States, and civil society activists are likely to push for the UN to play a role in detaining those indicted. As you know, in the case of the LRA indictments, OLA has previously advised that neither the United Nations nor UNMIS has any obligations under the Rome Statute in respect of arrest warrants issued by the ICC. Equally, there is nothing in the UNMIS mandate that would impose any *obligation* on the Mission to take any action in connection with the execution of arrest warrants. However, OLA has also previously advised that UNMIS may detain LRA leaders if it comes across them in an area of operation, and that the Misison's mandate on protection of civilians could, if the Secretary-General so determined, be read as *enabling* UNMIS to take action against individuals under Chapter VII within its capabilities and areas of deployment (see attachment). OLA's advice on UNMIS' and UNAMID's role would be required in the event of ICC indictment of senior GOS leaders.
5. Such indictments could also have far-reaching consequences for the CPA. The SPLM would have to decide rapidly whether to remain in the Government of National Unity, in partnership with the indicted President. Claims of criminality throughout the Sudanese state apparatus would strengthen the case of Southern separatists, increasing the likelihood of a unilateral declaration of independence.
6. Indictments could also solidify the NCP's determination to remain in power indefinitely in order to protect themselves, thus reducing the likelihood of genuine elections. This could potentially strengthen the position of some opposition players. It is difficult to predict whether, on balance, the political effect would be to unite Sudanese parties or drive them further apart.
7. The same is true of the Darfur rebel movements. New indictments would raise the rebels' expectations and encourage them to hold out for more in a peace process. However, for the NCP a Darfur peace deal could become the only route leading away from the Hague. It is clear that the issue would be likely to polarize the Council. A worst case scenario would be one in which this polarization leads to paralysis, with the Council unable to agree either on robust action to support the ICC arrest warrants, or on a peace process that would require negotiation with indictees.
8. The course of events will of course depend largely on the decisions of the Prosecutor and Member States In the meantime, we suggest that you rapidly consult OLA on the likely scenarios for new arrest warrants and the resultant legal obligations for Member States, UNMIS and UNAMID.

Raisdon Zenenga
26 June 2008

وترجمة الرسالة:

هام جداً
سري للغاية
مذكرة للسيد: جينو أو قوهينو
السودان: تداعيات لوائح اتهام المحكمة الجنائية الدولية

١- في الخامس من يونيو، أخطر محقق المحكمة الجنائية الدولية لويس أوكامبو مورينو مجلس الأمن الدولي، إنه بصدد تقديم الملف الثاني للجرائم المرتكبة في دارفور (في شهر يوليو) إلى قضاة المحكمة الجنائيّة الدوليّة. وفي مذكرته شدّد أوكامبو على اعتقاده أن القرائن تشير إلى نوع جرائم يتطلب ارتكابها تسخير كافة قدرات جهاز الدولة السودانيّة. وتمّ أخذ هذا على نطاق واسع للتأكيد من أن المجموعة التالية من لوائح الاتهام، سوف توجّه لمسئولين كبار في الحكومة السودانيّة.

٢- وفقاً لمصادرنا فإن قائمة المتهمين (والتي قد تصل إلى ست شخصيات) قد تضم مدير جهاز الأمن والاستخبارات صلاح قوش، مساعد رئيس الجمهورية دكتور نافع علي نافع، نائب الرئيس علي عثمان طه، وربما حتى الرئيس البشير نفسه. في هذه المرحلة يصعب التمييز بين الحقائق والتكهنات، ولكن من الواضح أن لوائح الاتهام الجديدة بهذا المستوى قد تترتب عليها تداعيات سياسية وعملية خطيرة على البعثات الأممية UNMIS وUNAMID وJMST على أن هذه التداعيات ستعتمد على الاتهامات الدقيقة الموجهة، وعلى ردود الأفعال لدى الدول الأعضاء بالمحكمة الجنائية، وبخاصة الموقعين على اتفاقية روما، وكذلك على رد فعل الحكومة السودانية. ومن الضروري مناقشة السيناريوهات المتوقعة وتداعياتها المحتملة على البعثات الدبلوماسية مع OLA وDPA (مكتب الشئون القانونيّة ومكتب الشئون السياسيّة للبعثة) على مستوى المبادئ.

٣- عند اتهام مثل هذه القيادات الرفيعة المستوى، علينا توقع عدائيات كبيرة قد تؤدي إلى تدهور خطير في تعاون حكومة السودان مع الأمم المتحدة، وذلك على صعيدي القضايا العملية والسياسية، فالانتقام من UNMIS اليونميس واليونميد UNAMID قد يأخذ أشكالاً مختلفة، أخطرها سيكون نتيجة لتصوُّر السودان لخياراته المتاحة وردود فعل الدول الأعضاء. وقد تتفاوت ردود الأفعال العنيفة، من زيادة العقبات البيروقراطيّة ومن بينها الحد من الحركة والخطوات الضروريّة، وذلك بغرض حماية المتهمين، إلى جانب طرد موظفي الأمم المتحدة. أما السيناريو الأسوأ فيتمثل في إلغاء كافة الاتفاقيات الموقعة مع البعثات الدبلوماسيّة. في مرحلة لاحقة سيكون لدينا خيارات طوارئ. وفي نفس الوقت لا يمكن استبعاد خطوات أكثر دقة من جانب الحكومة السودانية، والتي ستحاول الظهور بمظهر الموضوعيّة والإلتزام بالشرعيّة. إن مقاومة أنشطة الأمم المتحدة

على أي مستوى سيكون من المؤكد مصحوباً بتجميد التعاون في القضايا السياسيَّة كافة، والتي تشمل تنفيذ اتفاقيَّة السلام الشامل، نشر قوات الهجين "اليونميد"، وعملية سلام دارفور.

٤- من المحتمل قيام بعض أعضاء المحكمة وناشطين بمنظمات المجتمع المدني، في الدفع باتجاه دور للأمم المتحدة في اعتقال أولئك المتهمين. وكما تعلمون في حالة المتهمين من "جيش الربِّ" كان مكتب الشؤون القانونية OLA قد نصح بأنه لا الأمم المتحدة ولا اليونميس UNMIS مخوَّلان وفقاً لاتفاقية روما فيما يتعلق بأوامر الاعتقال التي تصدرها المحكمة الجنائيَّة الدوليَّة. وبالتالي ليس هناك ثمة ما يشير في وثائق اليونميس إلى أي إلتزام يقع على البعثة لإتخاذ خطوات تتعلق بتنفيذ أوامر الاعتقال. على كل، سبق لمكتب الشؤون القانونيَّة OLA أن نصح بأن اليونميس UNMIS قد تعتقل قادة جيش الرب عند مرورهم بمنطقة عملياته، وأنه يمكن قراءة وثيقة mandate حماية المدنيين – إذا قرّر الأمين العام للأمم المتحدة ذلك – (تمكين اليونميس لإتخاذ إجراءات ضد أفراد بموجب المادة السابعة، اذا كان ذلك ضمن نطاق امكانياتها وضمن مناطق انتشارها) أنظر المرفق. سنكون بحاجة إلى استصحاب توصية المكتب القانوني بشأن دور اليونميس واليوناميد في إتهام المحكمة الجنائية لكبار المسؤولين بالحكومة السودانية.

٥- مثل هذه الاتهامات، قد يترتب عليها تداعيات بعيدة المدى على اتفاقيَّة السلام الشامل. ولذا على الحركة الشعبية إتخاذ قرار سريع بالبقاء في شراكتها لحكومة وحدة وطنية يواجه رئيسها إتهامات جنائية. كذلك فإن الدعاوي الجنائية على جهاز الدولة السودانية، سيقوي من موقف الانفصاليين الجنوبيين، ويزيد إحتمال إعلان الاستقلال من جانب واحد.

٦- لوائح الإتهام قد تعزز توجه حزب المؤتمر الوطني للاستمرار في السلطة إلى الأبد لحماية أعضائه، وبالتالي التقليل من إحتمال قيام انتخابات نزيهة في السودان، وقد يعزز هذا أيضاً من وضع بعض ممن يلعبون دور المعارضة، ولكن من الصعوبة بمكان التكهن بشأن الاثار السياسية لهذه الخطوة في توحيد الأحزاب السياسية السودانية، أو دفعها نحو المريد من التشرذم.

٧- نفس السيناريو يمكن توقعه على صعيد حركات التمرد في دارفور، حيث أن لائحة الاتهامات الجديدة سوف ترفع من سقف توقعات المتمردين، وتدفعهم للانتظار أكثر قبل إنهاء مفاوضات السلام. على كل حال، فإن عملية السلام في دارفور بالنسبة لحزب المؤتمر الوطني تعد الطريق الوحيد الذي يقود بعيداً عن لاهاي. ومن الواضح أن هذه القضية ستؤدي إلى حملة استقطاب داخل دوائر المحكمة الجنائية، ولعل أسوأ سيناريو هنا أن يودي ذلك الى الشلل التام بحيث لا يتمكن المجلس من الاتفاق: إما لاتخاذ خطوات قوية لدعم أوامر اعتقال المحكمة الجنائية، أو على عملية سلام قد تتطلب التفاوض مع المتهمين جنائياً.

٨- تطور الأحداث سيعتمد بشكل كبير على قرارات المحقق والدول الأعضاء بالمحكمة، وفي نفس الوقت نوصي بالتحرك السريع لإستشارة المكتب القانوني بشأن السيناريوهات المحتملة لأوامر الاعتقال الجديدة، وما ينتج عن ذلك من إلتزامات قانونية على الدول الأعضاء واليوناميس واليوناميد.

ريزيدون زينينجا
٢٦ يونيه ٢٠٠٨

ملاحظات المؤلف:

- **أولاً:** كما يطالع القارئ بمثلما تسرَّبت لنا وثائق النظام هذه، فهو بالقدر نفسه تتسرَّب له وثائق، ومن بينها مثل هذه المذكرة الصادرة عن السيد ريزيدون زينينجا Raisedon Zenenga.. فمن هو؟ إنه بمثلما نبأنا "قوقل" فهو مدير القسم الأفريقي في إدارة عمليات حفظ السلام التابع للأمم المتحدة. أما رافع المذكرة فما رشح عنه من ذات الموقع أن اسمه بالكامل هو جين ماري جينو، أو قوهينو Jean-Marie Guehenno وقد شغل منصب مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام في الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٠٨).

- **ثانياً:** هذه الوثيقة تشرح نفسها بنفسها، وليست في حاجة لأي تعليق. فقد وضعت كل الاحتمالات قبل صدور القرار الذي أصاب عُصبة الخرطوم بالدوار والخوار والبوار. وواقع الأمر لو أن العُصبة قرأت مثل هذه الوثائق بذهن مفتوح دون تعصُّب أو تنطع أو مكابرة، لجنَّبها ذلك حالة الهياج التي لازمتها منذ صدور القرار وحتى اليوم. على صعيد النظام نفسه لم توضح الوثيقة الوضعية التي أصبح عليها بصورة مباشرة، ولكن سيناريوهاتها المتعدِّدة تشير إلى أن النظام آنذاك وقف كحمار الشيخ في العقبة، أي لا يلوي على شيء!

- **ثالثاً:** على نسق وقوف شعراء الجاهلية على الأطلال، لابد أن القارئ توقف مثلي مليا في البند الأول. والذي ضمَّ أربعة من أشرار النظام – والبعض يسميهم صقور النظام – الذين عرفهم الناس إبان المسيرة الظافرة لثورة "الإنقاذ" ولا غُرُوَ أن جميعهم عبرت سيرتهم الحدود وملأت الآفاق، وبالطبع تبقت قلة لم يرد ذكرها حتى تكتمل منظومة العقد النضيد للعُصبة ذوي البأس. ويبدو أن الأسماء التي لم يرد ذكرها، تنتظر زماناً ومكاناً معيَّنين. في ضوء ذلك، هل عرفتم يا أعزائي القراء لماذا يستميت بعض رؤوس العُصبة في مناهضة القرار الأممي؟! وهل تَشَدُّدهم المُبالغ فيه، نوعٌ من أنواع خداع الذات، أم خداع المراقبين، حتى يظنوا أنهم ما فعلوا ذلك إلا حماية لرئيسهم الذي قيل أنه أمل الأمّة ورمز سيادتها بحسب توصيفهم! في حين أن بعضاً من هؤلاء ليلهم أشد ظلاماً، لأنهم أصبحوا قاسما مشتركاً، أي جمعوا بين جرائم دارفور وجرائم أخرى سُجلت في أضابير المجتمع الدولي، ولن تسقط بالتقادم، فأين المفر؟!

الوثيقة الثالثة

بسم الله الرحمن الرحيم

سري للغاية وشخصي

السيد/ المدير العام

،،، السلام عليكم ورحمة الله،،،

الموضوع: عملية الخندق

١. إشارة الى التقرير السابق بتاريخ ٢٥ يونيو ٢٠٠٨م فقد جرى لقاء اخر بالمصدر (هود) يوم ٢٦ يونيو ٢٠٠٨ بفندق city Inn بوستمنستر وذلك للتعرف على المجموعة القانونية والمحامين الذين يمكن الاستعانة بهم في حال اللجوء الى إنفاذ الخيار القانوني في الخطة.

٢. تحدث المذكور عن اتصالات أجراها في ذات اليوم بالمحكمة لمعرفة آخر ما تم التوصل إليه فقد أفادوه بأن المؤكد حتى الان هو أسم السيد الرئيس ولا تزال المشاورات جارية لتحديد بقية الأسماء الأخرى على خلفية رفض تسليم المطلوبين. طلبت منه مواصلة اتصالاته لمعرفة أية تطورات قد تطرأ في خضم الحملة الجارية الآن في الشبكة العنكبوتيه عن العواقب المترتبة على اتخاذ قرار كهذا.

٣. وعن المجموعة القانونية أفاد بأن مجموعة Matrix Chambers هي من المشهود لها بالحيادية والكفاءة وحسنة السمعة وهي مجموعة بريطانية سبق أن عملت في قضايا مماثلة بشأن سيراليون ويوغسلافيا. وذكر أسم كل من فيليب ساندي Philip Sandy وبين إمرسون Ben Emmerson كمحامين مرموقين ولديهم علاقات بعدد من المؤسسات سواء دول أو منظمات وسبق أن ترافعوا في عدة قضايا تخص دول ومنظمات وكسبوها.

٤. سألته هل للمحامين والمجموعة القانونية أي صلات بالحكومة البريطانية أفاد بالإيجاب. طلبت منه معلومات إضافية عنهم وعن علاقاتهم بالحكومات أو المنظمات الحقوقية من غير المعلومات المعروفة عنهم والتي يمكن الحصول عليها من الانترنيت وقال إنه سيعمل اتصالات مع بعض الشخصيات معه في العمل من لديهم معرفة لصيقة بهم لتجميع تلك المعلومات.

٥. وعن إمكانية تعامل هذه المجموعة مع السودان أكد أنها ستفرح بمثل هذا العمل لأهميته كما أن لديها علاقات مع عدد من المنظمات الحقوقية وهي قادرة على مخاطبتها باللغة التي تفهمها.

٦. أمن على ضرورة التحرك في هذا الوقت وفق خطة شاملة وواضحة المعالم

سياسياً وقانونياً ودبلوماسياً.

التعليق والرأي:

٧. هناك تكهنات بالأسماء التي يمكن أن يشملها قرار المدعي العام كما سبقت الإشارة اليه في التقرير الذي أعدته الأمم المتحدة والذي أرسل بتاريخ٢٧ يونيو ٢٠٠٨ والتي توقعت أن يصل العدد الى ستة أشخاص بمن فيهم السيد الرئيس لكنها كلها تبقي في إطار التكهنات. أعتقد أنه في كل الأحوال الأمر يتطلب التحرك السياسي والدبلوماسي وحتى القانوني حتي يتم إرباك خطط المدعي العام ومن يقف من وراءه بصورة تجعل أي خطوة يقدمونها عليها تجد المقاومة من داخلهم بدلاً عن انتظار ما يفعلونه ومن ثم تبقي تحركاتنا رد فعل لهم وقتها فإن الحملة الإعلامية المصاحبة للاعلان ربما تعطل كثيراً من الإجراءات.

٨. أري تشكيل لجنة مصغرة من بعض الشخصيات القانونية والسياسية لدراسة هذه الخطة والتداعيات المتوقعة للقرار على كافة المستويات وأن يعهد لها الاتصال بالمجموعة القانونية إذا تم التوافق حولها. وأقترح أن يضم للجنة كل من الدكتور محمد أحمد لخلفيته القانونية وقدرته على الصياغة القانونية المطلوبة لأي مذكرات أو في حال تم اللجوء للمجموعة القانونية يعرف كيف يخاطبها باللغة التي تفهمها وسيد الخطيب للبعد السياسي وقراءة المآلات وهي شخصيات متفرغة نوعاً ما من أية أعمال تنفيذية.

٩. للتكرم بالاحاطة ونتابع ونفيدكم.

المقدم/ محمد حسان بابكر
لندن ٢٧ يونيو ٢٠٠٨

صورة طبق الأصل

ملاحظات المؤلف:

- **أولاً:** هذا يؤكد ما ذكرنا من أن المصدر الملقب بـــ"هود" متغلغل في أوساط المجتمع البريطاني، ونحن لا نريد أن نستبق الأحداث، فالتسلسُل التاريخي للوثائق يزيح عنه القناع شيئاً فشيئاً. لكنه في هذه الوثيقة يجتمع مع نخبة من القانونيين في شأن قضيّة تخص دولة على الأقل نقول عنها أن هود لا ينتمي لها. ولعلَّ السؤال الذي يطرح نفسه: هل النخبة التي يريد الإهتداء بمشورتهِ وسمَّاها، تتبع لجهاز من الأجهزة الأمنيّة البريطانيَّة التي تتعامل مع جهاز الأمن والمخابرات السوداني؟! ذلك ما يدلل عليه بالإيحاء السؤال الذي وجَّهه المقدَّم بابكر لمصدره عن علاقاتهم بالسلطات البريطانية؟ فأجاب: بالتأكيد!
- **ثانياً:** تؤكد الوثيقة أن أمر اعتقال الرئيس المُشير عُمَر حسن البشير أصبح حتمياً ومحكوم بتوقيت زمني معيَّن. وبناءً على ذلك يفترض أن تكون المنظومة الحاكمة قد شرَعَت في تنفيذ خُططها المضادَّة. لكن الواضح أن فؤادها أفرغ من

جوف أم موسى، بدليل أنها حتى ذاك الوقت يمضي المقدِّم بابكر على حثّ رئيسه في التعامُل الواقعي مع القضية، وذلك بعدة تدابير سبق وأن اقترحها منذ الوثيقة الأولى، بلا سميع أو مجيب يقول له: جزاك الله خير!

- **ثالثاً**: تتحدَّث الوثيقة عن آخرين يُتوقع الإعلان عنهم بعد أحمد هارون وعلي كوشيب، وذلك ليؤازروا الرئيس في رحلة التيه القادمة. إلا أنه بنفس القدر لا تظهر علامات تعامُل واقعي أو إجراءات وقائيّة يمكن القول ان النظام الحاكم في الخرطوم قد شرع في اتخاذها. وأيضاً بدليل إلحاح المقدّم بابكر في ضرورة ذلك، وبخاصة في المحور القانوني كما ذكر. يبدو لي، والله أعلم، أن العُصبة الحاكمة آنذاك كانت تنتظر ما ستسفر عنه الأيام، بأمل أن تتداخل أشياء غير متوقعة ويأتيهم بالأخبار ما لم يزوّدو!

obeikandl.com

الوثيقة الرابعة

بسم الله الرحمن الرحيم

سري للغاية وشخصي

السيد/ المدير العام ٦ يوليو ٢٠٠٨م

،،، السلام عليكم ورحمة الله ،،،

الموضوع: عملية الخندق

١. اتصلت اليوم ٦ يوليو ٢٠٠٨م على المصدر (هود) واستفسرته عن مزيد من المعلومات عن المحامين العاملين في Matrix Chamber الذين سبقت الاشارة اليهد في التقارير السابقة. أفاد بأن المؤسسة المعنية تتميز بالحيادية والمهنية العالية وقد استقى هذه المعلومات بطريقة خاصة مع بعض المهتمين دون أن تتم الاشارة لموضوع السودان.

٢. أقترح إيفاد شخص للاتصال بالمجموعة واستفسارها عما يمكن القيام به في هذا الخصوص وذلك بالسؤال عن إمكانية الاضطلاع بهذه القضية وأي أسئلة اخرى تخطر بالبال.

٣. أشار الى أن هذه اللقاءات ستتميز بالسرية حيث أن طبيعة هذه المؤسسات كهذا. يمكن استفسار المجموعة عن المدى الزمني للعملية وأي متطلبات أخرى تعين على تجهيز حيثيات الدفاع وأي قضايا يمكن أثارتها في مواجهة المحكمة.

٤. وعن مواعيد إعلان الأسماء أشار الى أنه حتى الان التاريخ المتوقع هو يوم ١٤ يوليو أو ١٥ يوليو القادم وبذات الأسماء المتوقعة (١+٦). وقال إنه سيتابع إذا كانت هناك أي تطورات في الأمر سواء في المواعيد أو الأسماء.

التعليق:

٥. أعتقد أنه من المناسب إيفاد شخص أو إثنين من الذين لديهم خلفية بالموضوع وعندهم البعد السياسي والقانوني معاً. كما يفضل أن يكون لديهم إلمام بنظام روما الأساسي ومعرفة الثغرات الواردة في القرار ١٥٩٣ التي يمكن الاستناد اليها في مناهضة الإحالة.

٦. كذلك من الأفضل دراسة البيان الأخير الذي قدمه المدعي العام لمجلس الأمن الدولي والذي حوى كثير من المغالطات التي يمكن استغلالها.

٧. للتكرم بالاحاطة مع الشكر.

٨. ونتابع ونفيكم.

المقدم محمد حسان بابكر
أديس أبابا ٦ يوليو ٢٠٠٨م

صورة طبق الأصل

ملاحظات المؤلف:

- **أولاً:** مرّة أخرى، هل تعجز السفارات عن تقديم معلومات عن جهة تشاركها الحياة في ذات البلاد التي تعيش فيها؟ المفارقة أن "ماتركس شامبر" ومن لفّ لفه من مكاتب المحاماة، أنشطتها مبذولة على قارعة الطريق لكلّ من أراد التنوير. فهي مكاتب مهمتها تقديم خدماتها لمن يرغب، وليس قيادة تظاهُرة في الشارع العام. ولكن في ظلّ اقتراحات المقدّم بابكر يبدو إما أن ذلك يندرج تحت باب العجز فعلاً أو أن رجلي الأمن شاءا وفقاً لطبيعة مهنتهما أن تبقى تلك الاتصالات في حيّز الدوائر الأمنيّة الخاصة. ومع ذلك لو كان التفسير الأول هو الصواب فتلك مصيبة، أما لو كان التفسير الثاني فالمصيبة أعظم. ومع ذلك يبدو لنا أن التفسير الثاني هو السائد حيث أن هذه الاتصالات ظلت حبيسة الملفات الأمنيّة، وظلت بقية العُصبة تنظم التظاهُرة تلو التظاهُرة لتصُبّ لعناتها على المحكمة الجنائيّة والمدّعي العام، لويس مورينو أوكامبو. وإلا فما دعوى إرسال وفدٍ بمواصفات معيّنة ليعرف طبيعة "ماتركس شامبر"؟! والمفارقة أن نشاطاته مبذولة على قارعة الطريق كما ذكرنا، فهو ببساطة مكتب محاماة مهمّته تقديم خدماته للناس. وليس من ضمن هذه المهام قيادة تظاهُرة عارمة أو حتى مسيرة سلميّة وفق مصطلحات استهلكتها العُصبة. لكن على كلٍ، فقد غلب الطبع التطبُّع، أي غلبة مهنة الأمن النظر لأي مقترحات حتى ولو كانت من البديهيّات!
- **ثانيا:** الوثيقة توضح مدى الهلع الذي أحاط بأهل النظام وهم يتحرُّون بتوتر ملحوظ الأسماء التي سيعلنها المدّعي العام لويس أوكامبو، تماماً كما يتحرّى الصائم ساعة الإفطار. ويبدو أن العُصبة الحاكمة سبقت المدّعي بالتكهُّنات والتنجيم، بدليل أن تعليقات المقدّم بابكر في ذيل الوثيقة، تكاد توضح أن رأيه قد استقرّ على أن المطلوبين سبعة، أو بحسب تنميطه في الرسالة ٧+١ والواحد المُشار إليه هو بالطبع الرئيس المُسير عُمر البشير، حامل النياشين والأوسمة في حرب الخِزي والعار ضد مواطنيه.. ولك أن تتخيل يا عزيزي القارئ حجم القلق الذي ساد أروقة العُصبة، وقد سرى بينهم ذلك العدد من المطلوبين للمحكمة الجنائية ترقباً!
- **ثالثا:** من الواضح أن الجماعة سلموا زمام أمرهم للعميل "هود" الذي صار هو المبادر بالاقتراحات، والتي غالباً ما تجد أذناً صاغية من المقدّم بابكر، ويقوم بدوره بتعضيدها لرئيسه، ولكن بلا سميع أو مجيب كما سبق وذكرنا!

الوثيقة الخامسة

بسم الله الرحمن الرحيم

سري للغاية وشخصي

السيد/ المدير العام ١٠ يوليو ٢٠٠٨م

،،، السلام عليكم ورحمة الله ،،،

الموضوع: عملية الخندق

١. اتصل علي اليوم ١٠ يوليو ٢٠٠٨م المصدر (هود) وأفاد بأن المدعي العام سيقدم تقريره يوم الإثنين ١٤ يوليو ٢٠٠٨ على الأرجح. سيتضمن التقرير إسم واحد هو السيد الرئيس بدعوي ارتكاب إبادة جماعية genocide .

٢. أفاد بأن المدعي العام سيقدم تقريره أمام قاضي واحد على الأرجح وستتم الدعوى لعدد محدود ومختار من الإعلاميين. سيطلب من المحكمة إصدار مذكرة توقيف في حقه. كما سيقوم المدعي العام بتلاوة بيان مقتضب وسيقدم إثباناته في شكل تقرير.

٣. أشار الى أن بالتقرير سترد بعض الأسماء ولكن لن يشملها طلب إصدار مذكرات توقيف في حقها. وتوقع أن تتداول هذا الأمر أجهزة الاعلام وستوحي وكأن المطلوبين أكثر من واحد لكن المؤكد هو واحد فقط.

٤. بعد تقديم تقريره ستعلق المحكمة جلساتها لأجل غير مسمى وليس من المرجح أن تصدر أي مذكرة توقيف في حق السيد الرئيس. وستطلب المحكمة من المدعي العام جمع مزيد من الأدلة لتقوم بإصدار مذكرة التوقيف أو الإدانة.

٥. من جانب آخر سيقوم المدعي العام يوم غدٍ ١١ يوليو ٢٠٠٨ بتقديم تقرير لمجلس السلم والأمن الأفريقي. وقد قمت بإعداد مذكرة توضح موقف الحكومة السودانية من المحكمة مدعمة بحقائق واضحة مستندة على القرار ١٥٩٣ ونظام روما الأساسي تطالب الإتحاد الأفريقي أن يكون له موقف واضح من المدعي العام خاصة وأنه أضحى سياسي وبدأ يتجاوز المهمة التي اسندت اليه وفقاً لقرار مجلس الأمن وكأن لديه قضية شخصية مع الحكومة السودانية. تم توزيعها على أعضاء مجلس السلم ولرئيس مفوضية السلم والأمن الأفريقي وأرسلت نسخة منها الى المندوب الدائم في نيويورك (مرفقه).

التعليق:

٦. واضح من وحي الحديث إن الأمر كله سياسي وهو عبارة عن مظاهرة إعلامية وأن المدعي العام بهذه الخطوة يريد ممارسة مزيد الضغط على الحكومة السودانية لتقوم بتسليم الشخصين الذين أدانتهما المحكمة من قبل.

٧. ربما تنتظر المحكمة ردة فعل الحكومة السودانية تجاه هذه الخطوة لتقرر من

بعد ذلك ؛ ما يتطلب دارسة وتحليل ذلك بحيث تتسم ردة الفعل بصورة هادئة تركز على نقد الجوانب القانونية. وفي نفس الوقت أن تنظم حملة دبلوماسية واسعة تتزامن مع عمل قانوني كما تمت الإشارة الى ذلك في التقارير السابقة مع المجموعة القانونية التي ذكرت أو مع غيرها.

٨. أرى تشكيل لجنة سياسية لتقوم بعمل خطة إعلامية حتى لا تتسم ردود أفعال الدولة بالتخبط بحيث تضع موجهات إعلامية وتحدد من يخول له التحدث للإعلام.

٩. سيقوم المصدر غداً بارسال مقتطفات من التقرير الذي سيقدم.

١٠. للتكرم بالاحاطة مع الشكر.

١١. ونتابع ونفيدكم.

المقدم محمد حسان بابكر
أديس أبابا ١٠ يوليو ٢٠٠٨م

صورة طبق الأصل

ملاحظات المؤلف:

- **أولاً:** لعلك سألت نفسك مثلي يا أيها القارئ الكريم، هل المصدر "هود" بهذه القدرة في معرفة التفاصيل، التي قد لا تتسني إلا لمن كان لصيقا بالمدَّعي العام أوكامبو كظله تماما؟! أم هل يا تُرى كان يرجم بالغيب، بنظرية "إما خابت أو أصابت" كما يردِّد عوام الناس؟! ذلك استناداً على كثير من المعلومات التي ذكرها وحدثت على أرض الواقع.
- **ثانياً:** من المفترض أن تكون العُصبة حَمَدَت لكادرها الأمني المقدِّم بابكر تمسُّكه الثابت بضرورة معالجة هذه القضية في الإطار القانوني، فلا يوجد له تعليق على وثيقة إلا وذكر هذه اللازمة، لكن جماعته في الخرطوم كانت قد اختطت لنفسها خطاً على النقيض تماماً، وسَدَرَت في بحر من اللامبالاة والازدراء والتنطع والأوهام، وكل ما حاولت أن تزيح النصل الموجه إلى نحرها ازداد غوراً في عنقها! مع ذلك، فقد إرتدَّ المقدِّم بابكر عن الإيمان بالمعالجة القانونيَّة، ومضى في الفقرة السادسة في ذات الطريق الخاطئ الذي سارت فيه عُصبته، إذ أزرهم في محنتهم بالتقليل من شأن القضيَّة، بدعوى أنها محض "مظاهرة إعلاميَّة" يقول بها المُدَّعي العام لويس مورينو أوكامبو، أو كأنه ودَّ أن يقول ما قاله خالد بن عبدالله القسري، والي الكوفة، في حق الجعد بن درهم من قبل: «**أيها الناس، أنصرفوا إلى مذابحكم يرحمكم الله، أما أنا فأريد أن أضحِّي بالعدالة الدولية**»!
- **ثالثاً:** في الفقرة الأخيرة التي قال عنها المقدِّم بابكر أنه كتب عنها مذكرة وعمَّمها على مجلس السلم الأفريقي، هنا نكشف للقارئ أن المذكور عمل قنصلاً

في سفارة السودان في أديس أبابا. وهي الوظيفة التي تضع الأنظمة الشموليَّة عليها عينها بهدف ممارسة أساليبها المعروفة في التجسُّس والتحسُّس والاغتياب كما ذكرنا. لكن يبدو لي هنا أن دور المقدَّم بابكر كان أوسع وأشمل من ذلك، بدليل أنه يقوم بكتابة مذكرة ويُعمِّمها في حين أن ذلك ينبغي أن يكون من صميم واجبات وزارة الخارجيَّة، فضلاً عن كونه أرسلها ومن ثمَّ أرسل لرئيسه يُعلمه بحُسن صنيعه. من جانبٍ ثانٍ، فإن ذلك يدُلُّ أيضاً على أن هذه القضية ظلت في الحيِّز الأمني وفق ما ذكرنا سابقاً، ونعيد ما قلناه أيضاً من تساؤلٍ يهتدي بنظرية المؤامرة: هل الفريق أول صلاح قوش مدير جهاز الأمن والاستخبارت يفعل ذلك لشيء في نفس يعقوب، أي الاحتكار الذي دللت عليه هذه الوثيقة، أم أنه يطلع عُصبته بذات الشفافيَّة التي يُحدِّثه بها مرؤوسيه؟!

obeikandl.com

الوثيقة السادسة

بسم الله الرحمن الرحيم

سري للغاية وشخصي

السيد/ المدير العام ٢٧ يوليو ٢٠٠٨م

،،، السلام عليكم ورحمة الله ،،،

الموضوع: عملية الخندق

١. اتصل علي اليوم ٢٧ يوليو ٢٠٠٨م المصدر (هود) وأفاد بأن هناك نقاش داخلي كثيف حول مسألة العدالة والسلام أيهما يكون أولا وأثبتت القضية المعروضة الآن بخصوص طلب إصدار مذكرة توقيف بحق السيد رئيس الجمهورية صعوبة وتعقيد هذه المسألة .

٢. أفاد بأن التقرير الشامل حول لائحة الاتهام سيصدر هذا الأسبوع على الأرجح حيث يعكف مكتب المدعي العام على تنقيحها من إفادات الشهود وأسمائهم حتي لا ينكشق أمرهم للكافة.

٣. أشار الى أن بالتقرير سترد بعض الأسماء من يشغلون بعض المؤسسات الحكومية التي وصفها المدعي العام بأنها جزء من تواطأ في تعقيد الأوضاع في دارفور. وسبق للمدعي العام أن أشار في تقريره الذي قدمه لمجلس الأمن الدولي في ٥ يونيو ٢٠٠٨ الماضي الى أن كل مؤسسات الدولية العسكرية والأمنية والقضائية والدبلوماسية والخدمة المدنية مشتركة في خطة إجرامية وتم تعبئتها لإنفاذ هذه الخطة.

٤. أشار الى أن هناك نقاش داخلي هل يتم نشر هذه الأسماء في التقرير أم يتم حذفها ويتم التعامل معها بصورة منفصلة. وقال حتى الآن لم يحسم هذا النقاش وتدور مشاورات مع بعض المهتمين حول هذا الأمر. وإذا ما استقر الرأي على نشرها سيفيدني بذلك. ويرجح انه ما دام تم الحديث حول المؤسسات في التقرير الذي قدم لمجلس الأمن فإنه ربما يتم نشر بعض من تلك الأسماء.

٥. من جانب آخر تحدث عن ضرورة عدم إغفال الجانب القانوني برغم أن القضية فيها بُعد سياسي كبير لكن لابد من عدم إهمال الجانب القانوني خاصة وأن القضية ألبست اللباس القانوني. وتساءل هل تم التواصل مع المجموعة القانونية. أوضحت له أنه لم يتم التواصل بصورة مباشرة لعدم قراءة صحيفة الاتهام بصورتها المتكاملة لمعرفة الثغرات القانونية فيها.

٦. تطرق بالحديث الى النقاش الذي يدور داخل أروقة مجلس الأمن الدولي

والانقسام الداخلي حول تفعيل المادة ١٦ من نظام روما الأساسي وأشار الى أن المادة هي تدعو الى تأجيل الأمر وربما إذا تم الاتفاق عليها أن تؤدي الى إعطاء مزيد من الوقت لمعرفة وقياس مدى التقدم الذي يتم على جوانب السلام والعدالة. وقال إنه من الصعب التوصل الى توافق حول تفعيل المادة ١٦ إذا لم تكن هناك ضمانات من أن القضايا التى تنظر فيها المحكمة سيتم التعامل معها من قبل السودان. وقال النقاش الذي يدور هل يتم تفعيل المادة المعنية لوقف اتهام الرئيس أم إيقاف العملية كلها بمن فيهم الذين سبق أن تمت إدانتهم؟ وأشار الى أن المحكمة ربما تقول أن الوقت غير مناسباً لايقاف العملية.

٧. أما عن موعد نظر القضاة في طلب المدعي العام أشار الى أن القضاة الآن في عطلة ويتم النظر فيها منتصف الشهر المقبل. وقال من خلال البينات المقدمة لهم فإنه ربما يصدر أمر التوقيف ليس بالضرورة في كل التهم بل على الأقل في بعضها حسب البينات التي بحوزة الإدعاء. كما يتوقع أن تطلب الدائرة التمهيدية مزيد من التحريات في بعض الإدعاءات الوارده. وأشار الى أن إصدار أمر التوقيف ربما يتم في أكتوبر المقبل بعد فحص كل البينات.

٨. ركز على ضرورة العمل في المحور القانوني قبل أن يصدر أمر التوقيف لأن صدوره سيعقد الأمور. وقال في ظل التحرك السياسي والدبلوماسي والعمل الداخلى لابد من تفعيل العمل القانوني الداخلي في القضايا التي تنظر فيها المحكمة لإبعاد المحكمة عملاً بمبدأ التكاملية والاستفاده من الدعم الإقليمي واستصحابه في العملية القانونية الداخلية حتي تخلق مصداقية للعملية تقنع العامل الخارجي أن هناك جدية في حل مشكلة الإفلات من العقاب.

٩. تساءل عن ردة فعل الاتحاد الأفريقي أوضحت له أن الرأي العام الأفريقي ضد الخطوة التي أقدمت عليها المحكمة الجنائية لأنها ذهبت بعيداً ما خلق انطباع بأن الأمر كله سياسي. وإذا لم يستجب مجلس الأمن الدولي لطلب الإتحاد الأفريقي سيكون له كلام آخر خاصة وأنه هو الأقدر على فهم تعقيدات الواقع في لسودان. وأشرت الى أن هناك نقاش وسط الناشطين والدبلوماسيين حول من يأتي أولاً السلام أم العدالة؟ ويشير البعض الى أن خطوة المدعي العام الآن تناقض المهمة الرئيسية لمجلس الأمن الدولي الذي من مهامه حفظ السلم والأمن الدوليين وإذا أدت خطوته الى تدهور الوضع الداخلي ماذا سيكون دور مجلس الأمن الدولي. إتفق معي الى أن نفس هذا الكلام يدور وسط عدد من المهنمين في بعض الدول الغربية لكن منهم من يقول يجب إيجاد مخرج يستصحب الحلين وإن سار أحد المسارين بخطى أقل من الآخر. اتفق معي على تعقيد مسألة السودان بإعتبار أن هذه القضية تمثل أكبر تحدي حقيقي يواجه المحكمة والدول الأعضاء فيها. ويصعب التكهن بالمستقبل ولكنه أشار الى أن الدول التي تساند المحكمة ستحاول الوقوف الى جانب التجربة حتي لا تتأثر بهذا التحدي ولو من خلال إيجاد مخرج وسط بين السلام والعدالة.

١٠. تساءل هل موقف الاتحاد الأفريقي هذا يمكن أن يدفع بعض الدول الى الانسحاب من المحكمة؟ قلت له لا أجزم بذلك لكنه احتمال يظل وارداً إذا تم تجاهل نصائح الاتحاد الأفريقي من قبل مجلس الأمن الدولي خاصة وأن أفريقيا أكبر داعم للمحكمة الجنائية وهي ثلث أعضاء الأمم المتحدة. وأشرت الى أن الاتحاد الأفريقي رغم تضحياته في دارفور لن ينسى كيف تخلى عنه المجتمع الدولي وأصر على نشر القوات الدولية بدلاً عنه. وبعد التوافق على العملية الهجين حاولت الأمم المتحدة إختطاف العملية دون أي إعتبار للشراكة بين المنظمتين وإذا ما تكررت هذه المرة في طلبه بشأن السودان ربما تكون هناك ردة فعل لا يمكن التكهن بها خاصة وأن المناقشات حول البيان الأخير بشأن المحكمة الجنائية وردت بعض المؤشرات لذلك.

التعليق:

١١. استمرّت المحادثة ٤٦ دقيقة حاول المذكور أن يحثني على أن نبذل قصارى جهدنا في التحرك في كل المسارات دون التركيز على البعض وإغفال الأخريات لأهمية الأمر.

١٢. أعتقد أنه من الضروري التحرك في المحور القانوني خاصة وأن هناك اتصالات تمت مع المجموعة القانونية التي أقترحت في التقارير السابقة كما قام المندوب في لندن بالاتصال بمجموعة قانونية أخرى وأبدت استعدادها للقيام بالمهمة. وهو يطلب أن يسمع رأي الرئاسة هل يمضي قدماً أم يتوقف.

١٣. أرى تشكيل لجنة قانونية لدراسة هذا الأمر وعمل مقترحات للمجموعة القانونية التي تنظر في هذه القضية أمام المحكمة الجنائية إنابة عن السودان. كذلك يمكن أن تقدم بينات بما تقوم به المؤسسة العدلية في الوطن وتنشيط عمل المحاكم الخاصة في دارفور لتؤكد فعالية القضاء الوطني دون الإكتفاء بهذا الحديث لوسائل الإعلام فقط.

١٤. أري أن الوقت يسرقنا وسنتفاجأ بإصدار القضاة أمر التوقيف ونحن نكابد في الجبهة السياسية والدبلوماسية وحدها. الجهات التي تستهدف الوطن لا تعمل في جبهة واحدة تعمل في كل الاتجاهات لذلك لا بد من العمل بنفس طريقتها خاصة وأن هذه القضية تعتبر من أخطرها وأكبر التحديات التي تواجه الدولة ما يتطلب استخدام كل الإمكانيات لمواجهتها.

١٥. يتطلب التعاطي مع هذا الموضوع التفكير بطريقة غير تقليدية خاصة وأن مناصري المحكمة الجنائية والجهات التي تدفعها لا يمكن أن تستكين لتنهار فكرة المحكمة أمام هذا التحدي وربما يتم ابتداع وسيلة مثل فكرة الهجين عند أزمة القوات الدولية. لذلك يجب أن نستلهم الدروس من تجربة القوات الدولية ولا يتم تقديم التنازلات (بالقطاعي) في الوقت غير المناسب. كما أن التعويل

الكبير على المنظمات الأقليمية وحدها غير كافي خاصة وأن موقفها قد لا يستمر طويلا ولن تصمد كثيراً أمام الضغوط الغربية.

١٦. للتكرم بالاحاطة مع الشكر.

١٧. ونتابع ونفيدكم.

المقدم محمد حسان بابكر
أديس أبابا ٢٧ يوليو ٢٠٠٨م

صورة طبق الأصل

ملاحظات المؤلف:

- **أولاً:** بدا المقدّم بابكر دقيقاً وهو يذكر الوقت الذي استغرقته المقابلة مع مصدرهم "هود"، ويلفت الانتباه أيضاً أنه عَمَدَ إلى التعليق المُغلّظ، إن جاز التعبير، وذلك بالتأكيد على النقاط المهمّة التي أشار لها المصدر.. وجاء ذلك في نقاط كثيرة وبالتفصيل "المُمل". فهل يا تُرى كان مؤمناً بقوة بصر وبصيرة مصدره، لدرجة التماهي في الرؤى والاراء؟! أم أنه كان كناقل الكُفر، دون أدنى مسئولية تعود عليه؟!

- **ثانياً:** يُلفتُ الانتباه في هذا الوثيقة أن المصدر المُسمّى بـــ"هود" يعيد ويكرِّر رؤيته على مندوب جهاز الامن والمخابرات بضرورة السير في مسارات قانونيّة، ولو أن المقدّم بابكر صعد إلى أعلى قمّة في العاصمة الخرطوم، وقال لعُصبته ما زال مصدرنا "هود" يوصيني بالمسارات القانونيّة حتى ظننتُ أنه سيورِّثني، لما لامه أحد. وتكرار النصائح باللجوء للقانونيين، تدُلُّ على أنه إما رجل صبور طويل البال، أو أنه يعلم أن عُصبته بما فيهم رئيسه في الجهاز أصابهم وقرٌ في آذانهم، وعوضاً عن ذلك مضوا في طريق التفكير بألسنتهم!

- **ثالثاً:** رغم تعضيد المقدّم بابكر لموقف مصدرهم بالتأكيد على المجابهة القانونيّة، لكنه يتأرجح في مسارات أخرى، وذلك من أجل التهوين عليهم، هو يبدو كمن يصنع صنماً من عجوة، وكلما جاع أخذ منه "قضمة" بعد أن يُحدِّث نفسه بسيلٍ من التبريرات والاعتذارات إلى أن يلتهمه بالكامل، ثمّ يعكِفُ على صنع صنم آخر ليستمرَّ الدوران في الحلقة المُفرغة. ونضرب في ذلك مثلاً في قوله: «**القضية ضد مبادئ السلم والأمن الدوليين**».. أو قوله: «**الخطوة لن تجد تشجيعاً من ثلث الدول الأفريقية**».. أو قوله: «**من الصعب التوافق حول المادة ١٦**».. وهكذا يتضح إنها مجرَّد تطمينات يريد أن يقنع عُصبته، بقوله: صبراً يا قوم. إن موعدنا البراءة!

الوثيقة السابعة

بسم الله الرحمن الرحيم

سري للغاية وشخصي

السيد/ المدير العام ٢ أغسطس ٢٠٠٨م

،،، السلام عليكم ورحمة الله،،،

الموضوع: عملية الخندق

١. اتصلت على المصدر (هود) اليوم ٢ أغسطس ٢٠٠٨م وذلك لقراءة رد الفعل على قرار مجلس الأمن الأخير الخاص بتجديد بعثة اليوناميد وما اكتنفت المداولات حوله من مواقف. سألته إن كان حاضراً في نيويورك فأجاب بالنفي وأفاد أنه تابع مجرياته من لندن.

٢. أوضح أن الرأي في بلاده يشير الى أن المجلس يفتقد لاستراتيجية واضحة للتعامل مع الموضوع الخاص بمسألة السلام والعدالة الأمر الذي أدى لهذا الجدل. ولكن في المقابل أصبحت مسألة اللجوء الى المادة ١٦ من نظام روما الأساسي ممكنة برغم عدم وضوح الرؤية حتى الآن حول كيفية إعمال هذه المادة.

٣. وأشار الى أن تعقيدات هذه المشكلة تشفت جانب آخر وهو أن الموضوع ليس كله يقع على كاهل الحكومة السودانية بل الأطراف الأخرى المحلية (الحركات) والإقليمية الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي لا بد من أن تبحث جميعاً في كيفية أيجاد صيغة تحقق السلام وتحاسب المخطئين عما ارتكبوه.

٤. من جانبي أوضحت له أن القرار الأخير كشف كيف أن الأمر كله سياسي وأن الولايات المتحدة هي التي تدفع في هذا الاتجاه. رد بقوله أن الأمر ليس كله كذلك بل تم تحميله أكثر مما يجب (over reality) وهذا يؤكد عدم وجود استراتيجية واضحة للتعامل مع الأمر.

٥. سألني عن موقف بريطانيا فقلت له في رأي الشخصي حاولت جاهداً أن أقرأ تعابير وجه المندوب البريطاني في المجلس عندما كان يتلو بيانه ولكني لم أتمكن من معرفة نواياه الحقيقية. ورددت له السؤال فأجاب بأنها تدعم السلام بنسبة ١٠٠% ومنفتحة لمسألة تعطيل إجراءات المحكمة الجنائية وتفعيل المادة ١٦ ولكنها في نفس الوقت تدعم المحكمة الجنائية بقوة ولديها التزام أخلاقي تجاهها. سألته كذلك كيف هي منفتحة؟ فأجاب بأن هناك لجنة بريطانية تدرس في كيف يكون هذا التعطيل وما يجب أن يتم قبل هذا الإجراء وما يجب أن يتم بعده.

٦. أوضحت له أن الحراك الذي أحدثته المحكمة خلق تكاتف قوي بالداخل ومن التجمعات الإقليمية المختلفة وخارج الإقليم وسيمثل قوة دفع لعملية السلام ولكن الإشارات التي تصدر من وراء البحار (كما حدث من أمريكا) ستؤثر على قبول الحركات للجلوس للتفاوض. وسألته هل بريطانيا لا تزال تنوي التوسط للسلام في

دارفور؟ رد بالإيجاب وقال هناك عدم وضوح في التوقيت؟

٧. سألته كذلك هل ترى أنه من الأفضل التحدث مع بريطانيا حول هذه الموضوعات ثنائياً أم عبر طرف ثالث وما هو هذا الطرف؟ رد بقوله أنه يرى أن ثنائياً و على مستوى عالي أفضل ولكنه استدرك بقوله دعني أجرى اتصالات مع اللجنة المختصة بهذا الموضوع وسأفيدك بالنتيجة غداً؟ .

٨. بعد ذلك سألته عن المدعي العام والتعليقات الصحفية التي صدرت من البروفسير أليكس دي وال الذي وصف مؤتمره الصحفي عندما أعلن طلب توقيفه للرئيس البشير بأنه متعجل واتسم تقريره المقدم للقضاة بالضعف في البينات والصياغة وحتى الأخطاء الإملائية. وقال إن إجابات أوكامبو في مؤتمره تدعو الى أن يوقف المجتمع الدولي تفاوضه مع السودان ويعمل على تغيير النظام. وكيف علق أليكس بقوله "أي طالب جاد يدرس في السياسية السودانية لن يأخذ فكرة *أن كل جهاز الدولة يرسل تقاريره للبشير ويطيعه طاعة كاملة ولديه قبضة مطلقه عليه ولديه استراتيجية لتدمير الفور والمساليت والزغاوة* على محمل الجد. وكيف أن هناك بعض الأصوات بدأت تنادي بتنحيه من منصبه.

٩. أجابني بأنه لا أحد يدري ما يحدث في المستقبل ولكن بحكم معرفته به اللصيقة فإن المدعي العام قوي ومتعجل وقال إن الصحفي البريطاني الذي نادى بتنحيته ليس لديه وزن كبير وبذلك يتوقع أن يستمر للأربعة أعوام المقبله. وأقر بأن موضوع السودان معقد جداً وصعب التعاطي معه لذلك كل شيء متوقع في المستقبل.

التعليق:

١٠. حاولت من خلال هذه المحادثة معرفة ما يدور بخلد البريطانيين في المرحلة المقبلة خاصة وأن بريطانية هي التي صاغت وقدمت مشروع القرار الأخير وربما يكون لديها دور في القرار الذي يدعو الى تعطيل إجراءات المحكمة في مقبل الأيام. وقد تكشفت من خلال المحادثة مع المذكور أن هناك لجنة مختصة بريطانية تعمل على دراسة خيارات هذا الموضوع.

١١. كذلك سؤالي عن كيفية التعاطي مع بريطانيا قصدت أن نعرف كيف ينظرون هم لمسألة السلام والعدالة بصورة أشمل. لذلك سأعرف منه نتيجة اتصالاته غداً هل هم متلهفين الى اتصالات على مستوى عالي كما أشار أم أن لديهم موقف آخر.

١٢. أعتقد أنه من الضروري أن يكون هناك تواصل مع البريطانيين بطريقة أو بأخرى بعد القرار الأخير لمجلس الأمن في محاولة لشق الصف الغربي وكسب جزء منه لصفنا في المعركة القادمة في المجلس والجمعية العامة.

١٣. للتكرم بالإحاطة ونتابع ونفيدكم.

المقدم محمد حسان بابكر
المندوب أديس أبابا
٢ أغسطس ٢٠٠٨م

صورة طبق الأصل

ملاحظات المؤلف:

- **أولاً:** يُشكرُ لسيادة المقدِّم بابكر أنه يستخدم الفكاهة، وذلك لراحة أعصاب قرَّاء الوثائق السريَّة، وأنا منهم. وبالرغم من أنه واضح في هذه الوثيقة أنه يُعلِّي من قدراته لمسئوليه، أو قُل لرئيسه الجالس على رأس الهرم الاستخباراتي والأمني (صلاح قوش). صحيح أنه رجل أمن له من صفات البصَّاصة ما أهَّله لأن يكون في ذلك الموقع وبتلك الرتبة الرفيعة، لكنني لم أكن أعتقد أن يبلغ به الاستخفاف درجة يزعُمُ فيها أنه أوتي فراسة تجعله يقرأ الانطباعات في سيماء قائلها، حتى ولو كانت بأهميّة قضيَّة مصيريَّة كقضيَّة المحكمة الجنائيَّة. فقد قال سيادته لا فُضَّ فوه وقلّ حاسدوه: إنه حاول قراءة الموقف البريطاني من انطباعات مندوبها أثناء قراءته تقرير بلاده وفشل. وأزعُمُ لو أنه تكهَّن بذلك فقط وصَدَقَ حدسه، لما توانت عُصبته في الاستعانة به لمعرفة نوايا المواطنين تجاههُم من الانتفاضة القادمة، أي أسوة بدول الربيع العربي.
- **ثانياً:** مع ذلك، لابد من التنويه على مهنيته والتي تجلَّت حينما ردَّ سؤال مصدرهم "هود" بسؤالٍ مهني حاول من خلاله معرفة ما يدور بخلد البريطانيين، أو كما قال.
- **ثالثاً:** تراءى لي، إن لم أكن مخطئاً، أن المصدر "هود" بريطاني الجنسية، ولهذا فهو يبدو غير متحاملٍ تماماً على الموقف البريطاني من القضيّة، بل على العكس، كان يزكّيه أحياناً. وهذا ما تجلى لنا في هذه الوثيقة، وتحديداً في النقطة الخامسة.
- **رابعاً:** هل ذكر المقدِّم في تعليقه الثامن اسم البروفيسور أليكس دي وال؟ نعم، ذكره.. لهذا فلنا مع البروفيسور أليكس شأنٌ آخر في مقبل الصفحات القادمة، نتمنى أن تنزل حباً ومودة على قلوب مريديه!

الوثيقة الثامنة

بسم الله الرحمن الرحيم

سري للغاية وشخصي

السيد/ المدير العام ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٨م

،،، السلام عليكم ورحمة الله ،،،

الموضوع: عملية الخندق

١٢. تلقيت رسالة من المصدر (هود) يوم ١٨سبتمبر ٢٠٠٨م يشير فيها الى أن قضاة المحكمة الجنائية يواجهون مصاعب جمة خاصة وأن القضية أظهرت خلافات دستورية جوهرية من الصعوبة تجاوزها في القريب العاجل.

١٣. أشار الى أن هذه المصاعب جعلت القضية تسير ببطء شديد خاصة وأنها فتحت الباب لنقاش حول دستورية الخطوة التي أقدم عليها مدعي عام المحكمة وتعرض ذلك مع المبدأ الراسخ في القانون الدولي وهو الحصانة التي يتمتع بها الرؤساء في فترة ولايتهم.

١٤. من جانب آخر هناك جدل قانوني يتنامي وسط بعض القانونيين الغربيين بين مؤيد ومعارض لهذه الخطوة. ولكن الرأي العام الراجح هو صعوبة إلزام دولة ليست عضواً في معاهدة دولية بنصوصها لأن ذلك ربما يؤدي الى خلل في النظام الدولي الذي ترسخ عبر السنين باعتبار أن المحكمة الجنائية أنشأتها مجموعة دول وإذا ما ألزمت ، مجموعة دول في معاهدة دولية، دولة غير عضو بولايتها هذا ربما يدفع مجموعة دول أخري أن تنشئ معاهدة أخرى وتحاكم بها رئيس دول أخري على خلاف معها.

١٥. أما بخصوص الجدل الداخلي وسط بعض الدول الغربية لحماية المحكمة الجنائية الدولية من الفشل فقد أمدنا المصدر (الروماني) بوثيقة عبارة عن ورقة غير رسمية Non-paper وزعتها فرنسا يوم ١٩ سبتمبر ٢٠٠٨ على بعض الدول على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة على خلفية التوجه الذي تتبناه بعض الدول الأفريقية في مناهضة المساعي التي تقوم بها المحمكة الجنائية باستهداف الدول الأفريقية دون غيرها.

١٦. تتناول الورقة غير الرسمية الفرنسية التي جاءت تحت عنوان (ورقة استراتيجية لتفادي الطريق المسدود أمام المحكمة الجنائية الدولية) عدة محاور أهمها:

أ. إصدار مذكرة التوقيف سيؤدي الى خلق أزمة غير مسبوقة بين السودان والمجتمع الدولي. والنتيجة ستكون عزلة وعدم استقرار في السودان. ويمكن تفادي ذلك لأن القضاة لم يصدروا المذكرة بعد. كما أن مجلس الأمن الدولي بإمكانه استخدام صلاحياته تحت المادة ١٦ من نظام روما

الأساسي بتجميد القرار وتجديده بصورة دورية كل ١٢ شهراً. ولكن ذلك يتطلب أن تقوم الحكومة السودانية بإجراءات محدده قبيل إصدار القرار تجاه المحكمة الجنائية لمنع اصدار القرار وتجاه مجلس الأمن الدولي لاستخدام المادة ١٦ من روما الأساسي.

ب. المخرج يتمثل في أن تكون الحكومة السودانية على دراية بالأوضاع في حالة الطوارئ. وأن تتخذ خطوات وفق جدول زمني تشمل:

(١) التعاطي قانونياً مع المحكمة الجنائية الدولية في القضية التي تواجه الرئيس؛

(٢) إعفاء أحمد هارون من أي مهام تنفيذية ؛

(٣) أن تسلم للمحكمة أحد المدانين السابقين فوراً والثاني قبيل أن تصدر المحكمة قرارها بشأن مذكرة التوقيف في حق الرئيس.

ج. في ما يلي قوات اليوناميد تطالب الورقة بأن تعالج الحكومة السودانية القضايا العالقة خاصة نشر الكتيبة التايلندية والوحدة النيبالية وأن تلتزم بنصوص اتفاقية وضع القوات بحيث ترفع كل العوائق أمام حرية حركة القوات واستخدامها للمطارات ٢٤ ساعة بما فيه الطيران الليلي.

د. أما بشأن العملية السياسية تطالب بأن تتعاون الحكومة مع الوسيط المشترك جبريل باسولي ؛ وأن تتخذ المبادرة في بدء التفاوض مع كل من خليل ابراهيم وعبدالواحد محمد نور تحت رعاية باسولي

ه. أن تقوم الحكومة السودانية بقيادة حملة اتصالات مع عدد من المؤسسات الدولية التي تشمل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي والتفاوض الثنائي مع بعض الدول الغربية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد الأوروبي وذلك لإظهار رغبة السودان وجديته في التعاون مع كل المجتمع الدولي.

و. تختتم الورقة بأن هذه الخطوات متوقع أن تخلق ظروف سياسية وقانونية مطلوبة لتساعد المحكمة في عدم اتباع طلب المدعي العام وفي نفس الوقت في حال المضي قدما في إصدار المذكرة تمكن مجلس الأمن من استخدام المادة ١٦ من نظام روما.

التعليق:

١٧. واضح أن هناك ضغوط على الدول الغربية التي تتبني المحكمة الجنائية خاصة في ظل الصعوبات القانونية التي برزت في اتهام رئيس دولة على كرسي الحكم. لذلك بدأت فرنسا التي تتولى الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي في حملتها لتحقيق أكبر قدر من المكاسب قبل أن يُدفع مجلس الأمن الدولي بناءً على قرار من الجمعية العامة لتفعيل المادة ١٦ من نظام روما.

١٨. كذلك بدأ رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في لقاءه اليوم مع الأمين العام للأمم المتحدة بالطلب رسمياً منه باستخدام مجلس الأمن للمادة ١٦ وتجميد الإجراءات في حق الرئيس البشير. كذلك قدم طلباً رسمياً بإصدار قرار من الجمعية العامة في شأن الاختصاص الجنائي الدولي في حق الرؤساء الأفارقة وذلك لتأثير ذلك على استقلالية وسيادة الدول الأفريقية في القيام بواجباتها وفق القانون الدولي.

١٩. مرفق الورقة الفرنسية غير الرسمية التي قدمتها كثمن لاستخدام مجلس الأمن للمادة ١٦ من نظام روما الأساسي.

٢٠. للتكرم بالإحاطة مع الشكر.

٢١. ونتابع ونفيدكم.

المقدم محمد حسان بابكر
أديس أبابا ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٨م

صورة طبق الأصل

ملاحظات المؤلف:

- **أولاً:** يُلاحظ أن الترقيم لم يبدأ من رقم (١) بما يوحي أن هذه الوثيقة امتدادٌ لما قبلها، أو شيء من هذا القبيل. وعليه يمكن حصرها في التالي بذات التسلسُل الذي مضت فيه، وذلك حتى لا يختلط الحابل بالنابل في ذهن القارئ غير المعتاد على مثل هذه الألغاز الأمنيَّة، إذ يُلاحظ أيضاً أن الاتصال بالمصدر تمّ هذه المرَّة بعد فترة أطول نسبياً من سابقاتها!
- **ثانياً:** يتضح من البداية مدى الضيق والأزمة التي أحاطت بالنظام السوداني جرَّاء المحكمة الجنائية. وإن كانت الأمور تُعرف بخواتيمها، يمكن القول إن موضوع المحكمة الجنائية قد استهانت به في بداية الأمر، وكأنهم لم يتوقعوا أنه سيصبح أنشوطة يشتد وثاقها حول رقبة النظام. فالأمر وفق ما تراءى لنا من خلال تسلسُل هذه الوثائق كان أشبه بكُرة ثلج تدحرجت من علٍ، وظلت تتضخم وتتضخم إلى أن وصلت القاع!
- **ثالثاً:** من الواضح أيضاً أن العملاء المشار لهم استغلوا ضعف إلمام مخدميهم فراحوا ينسجون في توقعات وتنبؤات أقرب إلى الشطحات أو الخيال منها للواقع. خذ مثلاً ما ورد على لسان المصدر "هود" في زعمه أن القضية «**مثار جدل بين القانونيين الغربيين**» وهو حديث مُطلقٌ على علاته. كذلك الحديث عن «**دستوريَّة القضيَّة**» لكأنما الذين تبنوها في المحكمة لم ينتبهوا لثغرة كهذه. في حين أن الوسيط المقيم في أديس أبابا (المقدَّم بابكر) يُفترضُ ألاَّ يؤمن بتلك الترهات، لأنه بحسب زعمه في سيرته الذاتية فهو من الدارسين للقانون وناَل فيه درجة عليا. على كلٍ، هذا نموذج للخلل الذي أضاعت به العُصبة عمراً في الورى!

- **رابعا:** لوحظ أن المصدر الاخر "الروماني" ظهر مجدداً على الشاشة، وجاء هذه المرّة بمقترح قدّمه الفرنسيون وإن أطلقوا عليه "مذكرة غير رسميّة".
- **خامسا:** بالمقترح المذكور تهيأ لنا لكنما الفرنسيين استذكروا فعل سقراط والسُم الذي تجرّعه على مضض قبل أن يطرحوا هذه الوثيقة على الملأ. فالناظر لها يُدركُ أن بعض الأفكار التي وردت فيها تشكل حلولا منطقيّة، كان يمكن أن توفر مخرجاً للنظام من ورطته قبل أن تتفاقم، ولكن بنفس المنطق لن يُقدِم عليها لأن قبولها يعني تجرُّعه السُم بيديه. ولا أدري كيف غاب على أهل النظام في الخرطوم المعادلة البسيطة التي تقول إن المجتمع الدولي في ظلّ الأحاديّة التي باتت تهيمن عليه بعد الحرب الباردة، لا يمكن أن يسمح لتجربة جديدة تشكّل أحد ركائزه، كتجربة المحكمة الجنائيّة، أن تؤول إلى فشل وبوار، فذلك من شأنه أن يخلخل معادلاتٍ غير مسموح بالاقتراب منها، ناهيك عن التصوير أو استراق السمع. وعليه فإن أي ممانعة أو مماطلة أو حتى تلكؤ لن يؤدي إلى حل. والعجيب في الأمر، أن تناهى إلى سمعنا شفاهة أن بعض عُصبة نظام الخرطوم كانوا يتبنون اتجاهاً مرناً يسمح بالتعامُل الايجابي مع المحكمة، لكن اصواتهم قُمعت من قبل الصقور الذين يُهيمنون على صناعة القرار، اي "العُصبة داخل العُصبة" كما أسميناهم من قبل!
- **سادسا:** يقول المثل السوداني الدارج: "المكتولة ما بتسمع الصايحة" ذلك يوضح إلى حد بعيد أن ادّعاء القوة إن لم يكن مسنوداً بإمكانات يبقى محض انتحار. فالنظام السوداني ظلّ يدّعي ما ليس به بعلم منذ أن جاء السلطة بوسيلة القوة العسكريّة الانقلابيّة، وظنوا وهماً أنها وسيلة تصلح للتعامُل مع الخارج بمثلما "نجحت" في تكميم الأفواه وقمع الرأي الآخر والإقصاء في الداخل. لقد كان واضحاً من البداية أن الطريق الذي اختطه النظام سيؤدي إلى النفق المظلم الذي الت إليه الأمور فيما بعد!

الوثيقة التاسعة

بسم الله الرحمن الرحيم

سري للغاية وشخصي

السيد/ المدير العام ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٨م

،،، السلام عليكم ورحمة الله ،،،

الموضوع: عملية الخندق

٢٢. تلقيت رسالة من المصدر (هود) اليوم 23سبتمبر ٢٠٠٨م يوضح فيها أنه سيلتقي يوم غدٍ الأربعاء ٢٤ سبتمبر بنيوريوك بكل من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أوكامبو والمبعوث الخاص البريطاني للسودان.

٢٣. طلب مني في الرسالة أن ننقل له أية رسائل يود السودان أن يوصلها لكل من المدعي العام أو المبعوث البريطاني بشأن قضية المحكمة الجنائية.

٢٤. أرجو من سيادتكم التكرم بإفادتي بأي رسائل يمكن نقلها عبر المصدر للمذكورين خاصة وأنه في انتظار الرد على رسالته.

٢٥. للتكرم بالإحاطة مع الشكر.

٢٦. ونتابع ونفيدكم.

المقدم محمد حسان بابكر
أديس أبابا ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٨م

صورة طبق الأصل

تعليق المؤلف:

هذه وثيقة مختصرة لأن الترقيم يدُلُّ على أنها امتدادٌ لسابقتها. كما أنه بات واضحاً – بصورة نسبية – هذه المرّة أن المصدر المدعو (هود) شخصية مرموقة تحظى بمقابلة المسئولين الكبار المعنيين بالقضيَّة، مثل السيد لويس أوكامبو المُدَّعي العام للمحكمة الجنائية نفسه، والمبعوث البريطاني السيد مايكل أونيل مسئول ملف السودان في وزارة الخارجية البريطانية أيضا. لكن ما لا يستقيم فيه عقلاً أن تكون دائرة اتصالاته في الضفة الثانية المعنيَّة بالموضوع مع ضابط أمن برتبة مقدم!! على كلٍ، هو افتراض إن ترسَّخت لنا واقعيته سيُرجح ما سبق وتنبأنا به من قبل، وقلنا عنه إن (هود) هو شخصية أمنية من جهاز الأمن البريطاني المعروف باسم (إم ٥) وهو بهذه الصفة يرجح أن يكون عميلاً مزدوجاً؟ على كلٍ، يبدو لنا في الحالين (أن الطيور على أشكالها تقع) إذا صدق حدسنا!

الوثيقة العاشرة

بسم الله الرحمن الرحيم

سري للغاية وشخصي

السيد/ المدير العام ٢٩سبتمبر ٢٠٠٨م

،،، السلام عليكم ورحمة الله ،،،

الموضوع: عملية الخندق

١. اتصلت اليوم ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٨م على المصدر (هود) المتواجد في نيويورك وذلك لمعرفة نتائج اتصالاته ولقاءاته مع كل من المدعي العام والمسئول البريطاني السيد مايكل أونيل مسئول ملف السودان في الخارجية البريطانية.

٢. أفاد بأن لقاءه مع المدعي العام لم يدم طويلاً وذلك لأنه كان مضغوط جداً ومحبط نظراً للاتصالات العديدة التي أجراها على هامش اجتماعات الجمعية العامة ووجد فيها آراء عديدة متناقضة حول موضوع السودان الأمر الذي سبب له هذا الإحباط. لذلك لم يتحدث معه كثيراً ولكنه علم منه أنه مشغول بجمع بينات جديدة حول الحادث الذي تعرضت له قوات الإتحاد الأفريقي في حسكنيته ويريد أن يجمع المعلومات التي بحوزة الأمم المتحدة كما يسعى الى لقاء الإتحاد الأفريقي لجمع مزيد من الإفادات حول ذلكم الهجوم. ومن المتوقع أن يعلن طلب حضور في حق قادة الحركات المسلحة التي تسببت في الهجوم في غضون الأسبوعين القادمين.

٣. وأشار الى أن القضاة الذين يدرسون ملف الدعوى في مواجهة السيد الرئيس سيطلبون مثول المدعي العام أمامهم في جلسة استماع يوم الأربعاء القادم أول أكتوبر وسيطلبون مزيد من الوثائق والبينات. ستكون الجلسة مغلقة وربما يعلن القضاة قرارهم النهائي في الدعوى بحلول نهاية العام.

٤. لقاءه مع السيد مايكل أونيل مسئول ملف السودان بالخارجية البريطانية كان مطولاً وذلك لأنه هو من الذين يصيغون السياسة البريطانية تجاه السودان وآراءه محل إحترام وإعتبار لأنه مختص في شئون السودان. وعلم منه أنه ليس هناك إجماع وسط الدول الغربية المؤيدة للمحكمة الجنائية حول إعمال المادة ١٦ من نظام روما الأساسي وليس من المنظور إنفاذ ذلك قبل الإتفاق على خارطة طريق تنفذ أولاً بواسطة السودان قبل اللجوء الى استخدام المادة ١٦ وعرضها أمام مجلس الأمن الدولي.

٥. يقول إن الفرنسيين والأمريكان التقوا سوياً على هامش الجمعية العامة ولكن ليس هناك رأي قاطع وواضح حول المادة ١٦. لذلك يشير الى أنه ليس من المرجح أن

تكون حاضرة أمام مجلس الأمن الدولي قريباً .

٦. يقترح أن نلتقي مع السيد مايكل أونيل في حضوره والتفاكر معه حول المخرج من هذا المأزق. ويشير الى أن السيد مايكل متفهم جداً لتعقيدات الوضع في السودان وهو مع إيجاد تسوية سياسية وحل المشكلة بدلاً من تعقيدها، وهو مسموع الرأي داخل الخارجية البريطانية ويشكل الرأي داخلها لذلك لا بد من التعاطي معه.

٧. يقترح كذلك أن يتم التعاطي قانونياً مع هذا الأمر وهو لا يعني بالضرورة إضفاء شرعية على المحكمة أو إعتراف بها. ويمكن أن يتم ذلك من خلال طرف ثالث أو بطريقة غير مباشرة. وقال The train has left the station لذلك لابد من عمل جهد ما قبل أن يصل محطته النهائية لأن عامل الزمن مهم جداً في هذه المسألة.

التعليق:

٨. استمرت المكالمة ٢٥ دقيقة اسهب المذكور وركز على ضرورة الاستفادة من عامل الزمن حتي لا يسرقنا خاصة وأن الاتصالات السياسية والدبلوماسية لم تتمخض حتى الآن عن عمل ملموس يوقف إجراءات المحكمة. لذلك يتعين العمل في المحور القانوني خاصة وأن الدول الغربية الرئيسية في مجلس الأمن الدولي لم تتواضع بعد على رؤية موحدة للتعاطي مع القضية داخل المجلس. ومما رشح من تصريحات يؤكد ذلك وربما تستمر المماحكات وسط الدول الأعضاء في المجلس لحين صدور القرار من قبل القضاة وبالتالي يصبح سيف الإدانه مسلطاً ثم يبدأ الابتزاز السياسي بعد ذلك كما هو واضح من الورقة الفرنسية غير الرسمية.

٩. أقترح أن نلتقي مع المسئول البريطاني الذي تمت الإشارة اليه في التقرير مع المصدر وقراءة ما يدور بخلده من أفكار حول المخرج وشكله والدور المرجح أن تقوم به بلاده. وسبق أن أشرت في تقريرنا السابق (الخندق ٢٤ بتاريخ ٢ أغسطس ٢٠٠٨م) بأن هناك لجنة بريطانية تنظر في كيفية التعاطي مع طلب المدعي العام وما يجب أن يتم لتعطيل الإجراءات.

١٠. وقبل اللقاء مع المذكور أقترح أن ألتقي بسيادتكم للتفاكر ملياً حول هذا الأمر.

١١. للتكرم بالاحاطة مع الشكر.

١٢. ونتابع ونفيدكم.

المقدم محمد حسان بابكر
أديس أبابا ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٨م

صورة طبق الأصل

ملاحظات المؤلف:

- **أولاً:** في هذه الوثيقة ينتاب المرء شعوران متضادان، الأول أن المصدر "هود" أحد البهلوانيين الغربيين الذين وجدوا ضالتهم في نظام يفتح خزائن البلاد لكل من

يوهمه بأنه سيُخلِّصه من ورطة أدخل نفسه فيها، وقد تطول الأمثلة... نُذكر منها على سبيل المثال منصور إعجاز، الأمريكي من أصول باكستانية، وقد سبقت الإشارة له في محاولته تحسين صورة النظام عند صُنَّاع القرار في الإدارة الأمريكية إبان عهد الرئيس الأسبق بيل كلينتون، وذلك بغرض رفعه من قائمة الدول السبع الراعية للإرهاب، وبالتالي رفع العقوبات الاقتصاديَّة، وأسهبنا في سرد هذه الجهود بما آلت إليه من فشل ذريع في ختامها. وعليه فإن معلومات المصدر "هود" في هذه الوثيقة لا تعدو أن تكون مجرَّد بديهيات، بجانب أن ما قاله عن المدّعي العام واتصالاته في المنظمة الدولية، كذّبه الواقع فيما بعد!

- أما الشعور الثاني الذي يُمكن أن يطرأ على ذهن قارئ هذه الوثيقة، وخاصة نصفها الثاني، فهو يميل إلى تصديق المصدر وينفي عنه صفة الابتزاز والفهلوة. فقد صدق توقُّعه حول استدعاء قادة من الحركات المتمرِّدة مثلما حدث فيما بعد مع "بحر إدريس أبو قردة" الذي ذهب بنفسه إلى لاهاي وتمَّ التحقيق معه وإطلاق سراحه بعد تبرئته من ثلاث تُهم بدعوى أن الأدلة غير كافية لإثبات ضلوعه في حادثة حسكنيتة، والتي راح ضحيتها ١٢ فرداً من قوات حفظ السلام المرابطة في الأراضي الدارفورية في العام ٢٠٠٧. والمذكور من المؤسِّسين لحركة العدل والمساواة وانشقَّ عنها لاحقاً وأسّس ما أسماه بـــ"الجبهة المتحدة للمقاومة"، وللمفارقة عُيِّن وزيراً للصحة في الحكومة الأخيرة. كما شمل توجيه الاتهام لاثنيين آخرين، هما عبدالله بندا وحامد جاموس.
- اتصالاً مع ما ذكرنا من شعور يخامر المرء فيما يخُص المصدر "هود"، نلمس أنه أسدى نُصحاً لأهل النظام ظلّ يحومون حوله ولم يستبينوه إلاّ ضحى الغد. قال لهم أن الوقت كالسيف، إن لم تقطعه قطعك، وخبَّرهم قبل وقت كافٍ (بالنظر لتاريخ الوثيقة) بأن التحرُّكات السياسية تكاد تذهب أدراج الرياح. وعليه ينبغي عليهم طرق الأبواب القانونيَّة، لكن العُصبة آنذاك غرقت في الشعارات مثل "السد السد.. هُوَ الرد" والتنطُّع بمقارعة المحكمة الجنائيَّة وتوجيه سهام الشتائم والبذاءات نحو مدَّعي المحكمة الجنائيَّة، لكأنه يخوض معركة شخصيَّة، أو بينه وبين العُصبة ثأرٌ على ميراث!

الوثيقة الحادية عشر

بسم الله الرحمن الرحيم

سري للغاية وشخصي

السيد/ المدير العام ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٨م

،،، السلام عليكم ورحمة الله ،،،

الموضوع: عملية الخندق

١. كما سبق أن أشرت في التقرير السابق الخندق رقم ٢٣ بتاريخ ٢٧ يوليو ٢٠٠٨م فقد أمدنا المصدر (هود) بالنص الكامل للدعوى التي رفعها المدعي العام للمحكمة الجنائية في مواجهة السيد الرئيس بعد أن أجريت عليها المعالجات اللازمه لتصبح في متناول الجميع.

٢. واضح من الدعوى حاول المدعي العام حشوها بحيثيات لتثبت إدعائه بأن كل مؤسسات الدوله السياسية والعسكرية والأمنية والدبلوماسية هي مشتركة في خطة منظمه لارتكاب الفظائع في دارفور.

٣. حوت الدعوى إشارة للجهاز بإعتباره يقوم برسم خطة سياسية وإعلامية للتغطية والتمويه وتحدثت عن مركز الخدمات الصحفية والدور الذي يقوم به. كما تحدثت عن لقاءات مع بعض قادة القوات المسلحة والوثائق التى حصلت عليها المحكمة لتشير وكأن التعليمات تصدر من أعلى الى أسفل وبالتالى فأن الرئيس لديه السيطرة التامة. وأشار الى تصريحات من مندوب السودان بالأمم المتحدة عبدالمحمود عبد الحليم ليشير الى أن المؤسسة الدبلوماسية هي كذلك تغطي وتساهم فيما يجرى في دارفور.

التعليق:

٤. واضح أن الدعوي فطيرة وبها حشو ومغالطات تم تجميعها لتأكيد فرضية أطلقها المدعى العام أمام مجلس الأمن الدولي في تقريره في يونيو الماضي.

٥. أعتقد أنه من الضرورى أن تخضع القضية أمام لجنة قانونية مختصة لدراستها وتوظيف المغالطات الوارده فيها لتفنيد إدعاءات المدعي العام وتحامله غير الموضوعي على السودان وقيادته وكأن لديه ثأر شخصي.

٦. للتكرم بالاحاطة مع الشكر.

٧. ونتابع ونفيدكم.

المقدم محمد حسان بابكر
أديس أبابا ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٨م

صورة طبق الأصل

ملاحظات المؤلف:

- **أولاً:** ها نحن قد وصلنا المحطة الكبرى، فالمقدَّم بابكر يكشف أنه حصل على وثيقة إدانة الرئيس البشير كاملة من المصدر "هود" من قبل أن تُعلن، علماً بأن الحصول المُسبَّق هذا لن يدرأ الشُبُهات التي أطلت برأسها من خلف السُطور. من جانب آخر، تُعلِمنا هذه الوثيقة في صدرها أن ثمّة مُكاتبات سابقة، لكننا لم نستطيع الحصول عليها حتى تكتمل الصورة.
- **ثانياً:** تكشف هذه الوثيقة بالفعل، أن النظام تعامل مع هذه القضية باستهانة شديدة. فمصدره "هود" أرسل لهم في وقت مبكر مذكرة الإدانة، فتحاوموا حولها كما يتحاوم الذباب حول فريسته. ثمّ انتظروا حتى قرَعت الأجراس إنذاراتها!
- **ثالثاً:** من الواضح جداً أن جهاز الأمن اضطلع بمهمَّة متابعة هذه القضيَّة دون الأجهزة الأخرى، وبناءً على هذا تفيد الفقرة الثالثة من الوثيقة بصحّة اتهامات المُدّعي العام لويس أوكامبو التي تمضي في هذا الخصوص. لكنه لم يحالفه التوفيق في الزعم بأن «**الرئيس لديه السيطرة التامة**» إذ يعلم المتبعون لشئون وشجون العُصبة الحاكمة أن ذلك محض افتراء، فالقرار تتولاّه منظومة صغيرة داخل النظام، وأن بعضها لا يعلم به الرئيس نفسه. ومع ذلك فقد كان يبدو سعيداً بجهله، وقد تقلصت طموحاته في الحُكم الصُوري.
- **رابعاً:** أوردت الوثيقة للمرَّة الثانية اسم السيد عبدالمحمود عبدالحليم مندوب السودان السابق في الأمم المتحدة. وذلك بالإشارة للدور الهدَّام الذي لعبته الدبلوماسيَّة في كارثة دارفور. وكنا قد ذكرنا أن المذكور كان نموذجاً للموظف الذي يحاول إرضاء رئيسه من أجل الوظيفة ومزاياها. ونحن لا نفتري عليه كذباً، فقد شهد له الأصدقاء قبل الأعداء في ظهوره المتكرِّر على شاشات الفضائيات وهو يضرُ النظام عوضاً عن أن يفيده. أما داخل قاعات المنظمة الدولية فللرجل صولات وجولات لا تخلو من فضائح دبلوماسيَّة، ومن ذلك ما حدث بينه وبين مندوب نيكاراجو حين وصف بلاده بأنها إحدى جمهوريات الموز، وبحسبه تلك سُبَّة تُنقِصُ من قدرها بين الأمم. تلا مندوبها على مسامعه رداً رصيناً، ذكر فيه بالحقائق والأرقام منزلة بلاده بين الدول في مجالات شتى، مقارنة بدولة النظام الذي يمثله السيد عبدالمحمود عبدالحليم!
- **خامساً:** يبدو أن المقدَّم بابكر اقتدى بمنهج لسيد عبدالمحمود نفسه، ففي تعليقه المُرفق في ذيل الوثيقة ينصح مرؤوسيه بأن لا يلقوا بالاً لمذكرة المُدّعي العام، والتي أرفقها لهم وهي بزعمه «**فطيرة وبها حشو ومغالطات**» وتلك نصيحة مشى في دروبها المغالطون حتى أحلكت ليلهم. والغريب في الأمر أن المقدَّم بابكر الذي قلل من محتوى الدعوى، نكص على عُقبيه في الفقرة التي تليها وقال لهم: «**من الضروري أن تخضع القضية للجنة قانونيّة مختصَّة لدراسة وتوظيف المغالطات الواردة...**» ولا ندري كيف يتأتى للمرء أن يُوظف مغالطات ويطمح أن تنجيه من مصير منتظر؟!

الوثيقة الثانية عشر

بسم الله الرحمن الرحيم

سري للغاية وشخصي

السيد/ المدير العام ١٢نوفمبر ٢٠٠٨م

،،، السلام عليكم ورحمة الله ،،،

الموضوع: عملية الخندق

١. بالاشارة الى تقريرنا الخندق ٣٠ بتاريخ ٤ أكتوبر ٢٠٠٨م فان اللقاء الذي إنعقد بين وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام الجديد السيد ألان لو روي والمدعي العام للمحكمة الجنائية أوكامبو يوم ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٨م بمقر الأمم المتحدة أوضح فيه المدعي العام أن الموعد المتوقع لأن يصدر فيه القضاة قرارهم بإدانة الرئيس البشير سيتأثر بقضية الكنغولي توماس لوبانقا لأن القضاة الآن مستوعبين بقضية الكنغو الديمقراطية.

٢. وتوقع أوكامبو أن تكون جلسة الاستماع الثانية بحلول منتصف نوفمبر المقبل وبعدها سيقرر القضاة إذا كان بمقدورهم إصدار مذكرة توقيف بحق الرئيس البشير أم لا.

٣. معلوم أنه سينعقد في خلال الفترة من الجمعة القادم ١٤ نوفمبر وحتى ٢٠ نوفمبر إجتماع الجمعية العمومية للدول الأعضاء في نظام روما الأساسي. وستكون المحكمة مشغولة به.

التعليق والرأي:

٤. حاولت الاتصال على المصدر (هود) من خلال الهاتف والبريد الالكتروني ولم أفلح في الوصول اليه واتوقع أن يرد في أي لحظة سواء عبر الهاتف البريد الألكتروني. وأثناء كتابة التقرير علمت منه أنه في إجتماع وسنتحاور عبر الهاتف ظهر يوم غد وسنفيدكم بنتائجه لا حقاً.

٥. كل ما توصلت اليه من معلومات من مختلف المصادر يشير الى أن هناك ضغوط على المحكمة في هذه القضية وربما تؤدي هذه الضغوط الى تأخير صدور قرار القضاة لبداية العام القادم لإعطاء فرصة للجهود الجارية الآن في مجالات نشر الهجين والتقدم في عملية السلام. وقد أشار المدعي العام لهذا بقوله أنه سيطلب من القضاة في جلسة الاستماع الثانية المتوقعه منتصف الشهر الجري بالتركيز على القضية الكنغولية والقضية المرفوعه في مواجهة الحركات وتأخير القضية الخاصة بالرئيس البشير لحين الفصل في الدعاوي الأخرى.

٦. أعتقد أن المهم ليس هو صدور مذكرة التوقيف في هذا الشهر أو بداية العام

القادم ولكن المهم هو التعاطي بايجابية بدلاً من التركير فقط على المحور السياسي والدبلوماسي والذي لم يبلور شيء ملموس بعد اللهم إلا المناصرات الشفوية والتي لا تكفي في مثل هذه الحالات.

٧. ولقد مضت حتى الآن قرابة ستة أشهر منذ أن رشحت المعلومات الخاصة بصدور مذكرة التوقيف ولكن ليس هناك جهد واضح في الجانب القانوني والذي من خلاله يمكن قياس حجم الجهد المبذول والتنبؤ بنتائجه. ولقد تم تبديد موارد ماليه كثيرة في انعقاد المؤتمرات والمسيرات والتحركات الخارجية كان يمكن توجيه جزء منها للجانب القانوني. وهذا الأخير يتطلب التعاطي مع جهات محترمه ولديها تجربة وليس مع مجموعات تريد أن تتكسب وتسوِّق المقترحات غير العملية والتي لا تسير بالقضية لنهاياتها المرجوة.

٨. وقديماً تقول الحكمة إذا أردت أن تحل مشكلة يجب ألا تُعمِل فيها نفس التفكير وقت وقوعها بل يجب أن يكون خلاقاً وأكبر من حجم المشكلة. لذلك يتطلب إعمال التفكير المبتكر الذي يقلل المخاصر.

٩. للتكرم بالاحاطة مع الشكر.

١٠. ونتابع ونفيدكم.

المقدم محمد حسان بابكر
أديس أبابا ١٢نوفمبر ٢٠٠٨م

صورة طبق الأصل

ملاحظات المؤلف:

- **أولاً:** من المؤكد أن القارئ سيندهش مثلي وهو يرى عُصبة ترى الحبل يشتد حول رقبتها، ومع ذلك لا تحرِّك ساكناً. يتهيأ لي أنهم كلما شعروا بالورطة تزداد غوراً جهزوا "للرئيس الراقص" لقاءً ينثُر فيه حِكَمِه التي تقشعرُّ لها الأبدان، مثل قوله للملأ مخاطباً قرارات المحكمة الجنائية: «**بلوها وأشربوا مويتها**».. أو قوله أن: «**المدعي العام مزنوق زنقة ترزي يوم الوقفة**».. والعديد من هذه الأمثال الدارجة والتي يُعتقد أن مترجمي المحكمة الجنائيَّة لو تضامنوا على لسان رجل واحد لما استطاعوا أن يجدوا لها مقابلاً موضوعياً.. ولكن ذلك ليس مهماً، فالمهم أن يختم الرئيس خُطبته العصماء التي توعَّد فيها مُدَّعي المحكمة الجنائية وصحبه، وذلك بالرقص على أنغام أغنية من أغاني الحماسة السودانيَّة، تتضمَّن شطراً مستفزاً تقول "من حُمرة عيونو أسلموا نصارى"!
- **ثانياً:** الغريب في الأمر أن معلومات هذه الوثيقة برغم أهميتها القصوى، فالمقدِّم بابكر لا يسندها للمصدر المعروف "هود".. وقبل الاسترسال في القراءة، حسبُنا أن ذلك حدث من باب السهو والخطأ، غير أنني فوجئت به في الفقرة الأولى لتعليقه يقول إنه: «**حاول الاتصال به ولم يوفق**».. إذاً من أين أتي سيادة المقدِّم بمعلوماته تلك؟ هل هو أيضاً سَرَح في تغذية رئيسه بمعلومات من بنات خياله؟! لا سيَّما،

وهو القائل في الفقرة الثانية إنه استقاها: «**من مصادر مختلفة**» لم يُشِرْ لها.. وهو أمر يُدخِلُ الريبة والشكوك، خاصة إن كان بين بصَّاص وبصَّاص، فرجال الأمن لا يثقون ببعضهم البعض، وهو إحساس مستمد من عدم ثقة الناس فيهم.. ومع ذلك، قد تشفع الشفافية التي أتبعها المرؤوس مع رئيسه، ونقول إن التوثيق سقط سهوا!

- **ثالثا:** قد يُلاحظ القارئ أن المقدِّم بابكر اضطر في تعليقه على هذه الوثيقة مضاعفة توقعاته. ولكن يبدو لي أنه كمن كان يؤذن في مالطا.. فهو يطرح آراءً تبدو كبارقة أمل للخروج من المأزق، ولكن يشوبها شيء من عدم الثبات، ورغم تكراره لها فهي لم تجد أذناً صاغية من رئيسه وفق ما أشرنا من قبل. وفي هذا الصدد، لم ألمس صدقاً في قوله مثلما التمستُ ما أكده بجرأة يحسد عليها: «**لقد تم تبديد موارد مالية كثيرة في انعقاد المؤتمرات والمسيرات والتحرُّكات الخارجيَّة كان يمكن توجيه جزء منها للجانب القانوني**»، وهي عبارة لو قالها أحد معارضي النظام لوُصم بالخيانة الوطنيَّة. وفي التقدير أن الحكم والأقوال المأثورة التي ختم بها المقدِّم مذكرته هدفت إلى تخفيف تلك النصيحة الناجزة!

obeikandl.com

الوثيقة الثالثة عشر

بسم الله الرحمن الرحيم

سري للغاية وشخصي

السيد/ المدير العام ١٧نوفمبر ٢٠٠٨م

،،، السلام عليكم ورحمة الله ،،،

الموضوع: عملية الخندق

١. اتصلت على المصدر (هود) اليوم ١٧ نوفمبر وذلك لمعرفة آخر التطورات بالنسبة لقضية الرئيس البشير مع المحكمة الجنائية الدولية وما يدور داخل أروقة المحكمة هذه الأيام.

٢. أفادني بأن المدعي العام قد فرغ من جمع الأدلة والبينات في قضية حسكنيته المتهمه فيها بعض الحركات الدارفورية المسلحة. وقد سلم هذه البينات لقضاة المحكمة ليعكفوا عليها بالدراسة ومن ثم إصدار مذكرة توقيف بحق المجرمين الذين تسببوا في مقتل جنود الاتحاد الأفريقي.
أوضح أن المدعي العام في بيانه الذي أصدره نهاية الأسبوع المنصرم كان متفائلا بأن يصدر القضاة قرارهم في غضون سبوعين. ولكنه أشار الى أن هذا التوقيت من غير المرجح أن يمكن القضاة مز الفراغ من القضية وذلك لأنه وبحلول منتصف الشهر المقبل سيدخلون في إجازة حتى بداية العام المقبل بمناسبة أعياد الكرسماس.

٣. أوضح أن قضية الرئيس البشير من غير المتوقع الفصل فيها قبل بداية العام القادم. وفي المقابل سيقدم المدعي العام يوم ٣ ديسمبر المقبل تقريره الدوري لمجلس الأمن الدولي والذي سيوضح من خلاله الخطوات التي قام بها في تنفيذ القرار ١٥٩٣ والصعوبات التي تواجهه وما ينبغي أن يقوم به مجلس الأمن الدولي.

٤. بعد ذلك تحدث عن الخطوات التي تقوم بها الحكومة خاصة في المجال القانوني وتعيينها لمجموعة قانونية للدفاع عنها والتعديلات المزمع إجراؤها على نصوص القانون الجنائي وتساءل عما تم بشأن علي كوشيب. وأشار الى أن الخطوات هذه رغم بطئها إلا أنها في الإتجاه الصحيح.

٥. من جانبي سألته عن ما يخطط له البريطانيون خاصة بعد الزيارة التي قام بها السيد مايكل أونيل للسودان ولقاءاته مع عدد من المسئولين. أفادني أنه لم يلتق به في الفترة السابقة ولكنه سيجري إتصالا في الأيام المقبله وطلب مني إذا كانت هناك أية رسالة يمكن أن ينقلها له أو أي استفسار منه. فقلت له أولاً نريد أن نقرأ الانطباعات التي خرج بها وما تقييمهم لما يجري حالياً بشأن ملتقى أهل السودان واستعدادات الحكومة للجلوس للتفاوض وحل المشكلة في المفاوضات المزمعه في الدوحة قريباً.

٦. أفادني بأن هناك ندوة يعد لها في أحدى الجامعات الأمريكية في فبراير ٢٠٠٩ المقبل سيتم فيها تناول قضية دارفور والمحكمة الجنائية. وسيؤمها لفيف من المختصين والخبراء وسيخاطبها المدعي العام للمحكمة الجنائية وبعض المسئولين من الاتحاد الأفريقي وبعض المؤسسات والمنظمات المهتمة بشأن الأوضاع في السودان . وقال ربما تتم دعوة الحكومة السودانية للمشاركة فيها.

التعليق والرأي:

٧. أستمرت المحادثة لمدة ٢٠ دقيقة أبدى أولاً اعتذاره لعدم الرد على في الفترة السابقه حيث أشار الى أنه تم نقله ليعمل في السفارة البريطانية في واشنطون. وسينفذ النقل في بداية العام المقبل وسيعمل في مجال مكافحة الإرهاب. وقد سافر الى واشنطون لعمل بعض الترتيبات الإدارية.

٨. أعتقد أن هناك وقت لمضاعفة التحركات في كافة المحاور دون إغفال أي منها خاصة الجانب القانوني بشقيه الداخلي والخارجي. يجب أن يبذل جهد في الشق الداخلي لأنه هو الذي يعكس المصداقية خاصة في مواجهة القضية الخاصة بعلي كوشيب.لأن هناك حديث كثير يتردد رغم القرارات الجرئية بخصوص مبادرة أهل السودان لكن عدم تفعيل الجانب القانوني الداخلي يلقي بظلال من الشك حول مدي مصداقية الحكومة في المضي قدما في مكافحة الافلات من العقاب.

٩. كما ذكرت في تقارير سابقة فإن المحكمة الجنائية ربما تلوح بإصدار مذكرة التوقيف لتحقيق مكاسب عديدة على الأرض في مجال السلام ونشر اليوناميد. وسبق أن ذكر المدعي العام لبعض الرسميين في الأمم المتحدة أنه ربما لا يعلن أسماء المطلوبين في قضية حسكنيته وسيحيطها بسياج من السرية لتكثر حولها التكهنات وتدفع الحركات نحو طاولة التفاوض. والهدف الآخر هو أن الإعلان عن الأسماء ربما يدفع المطلوبين لتأجيج الصراع في دارفور ويؤدي الى زيادة حالة عدم استقرار.

١٠. للتكرم بالاحاطة مع الشكر.

١١. ونتابع ونفيدكم.

المقدم محمد حسان بابكر
أديس أبابا ١٧نوفمبر ٢٠٠٨م

صورة طبق الأصل

ملاحظات المؤلف:

- **أولاً:** هذه الوثيقة طفحت بالتوقعات، أي أنها لم تقدِّم معلومات ملموسة ومحسوسة. وإن كان من ضمن التوقعات ما صَدَقَ فيما بعد، مثل إصدار مذكرة توقيف بخصوص "أبو قردة" للمثول أمام المحكمة كما أشرنا من قبل.

- **ثانياً:** لعلَّ البعض لا يعلم بفحوى القرار ١٥٩٣، وهو القرار الذي استندت عليه القضية برُمَّتها، وأسُّ القرارات التي أصدرها مجلس الأمن في ما يخُص قضيَّة دارفور وتجاوزت العشرين قراراً، وضربت بذلك رقماً قياسياً. إذ أنها صدرت في بضع سنوات لم تحظ بها قضية من قبل. ففيم نَصَّ هذا القرار التاريخي؟

صدر القرار الذي مهَّدت له اللجنة الدوليَّة للتحقيق في جرائم دارفور في ٢٠٠٥/٤/٣١ بموافقة ١١ عضواً وامتناع ٤ أعضاء عن التصويت (الجزائر، البرازيل، الصين والولايات المتحدة الأمريكية)، أي لم ترفضه أي دولة، ويقضي بتقديم ٥١ شخصاً للمحاكمة أمام المحكمة الجنائيَّة الدوليَّة لما اقترفوه من جرائم ضد الإنسانيَّة والقانون الدولي في دارفور، كما نصَّت بذلك الفقرة الأولى من ديباجة القرار، والذي تتضمَّن تسع بنود.

- جاء البند الأول واضحاً في إحالة الوضع في دارفور للمحكمة الجنائية ابتداءً من الأوَّل من يوليو ٢٠٠٢.
- وألزم البند الثاني حكومة السودان وكل الأطراف الأخرى في النزاع بدارفور التعاون الكامل مع المحكمة والمدَّعي الجنائي، وتقديم أي مساعدة ضروريَّة لهُما بموجب هذا القرار.
- ودعا البند الثالث مجلس الأمن للتباحُث مع المحكمة الجنائيَّة والاتحاد الأفريقي حول التدابير العمليَّة التي من شأنها تيسير عمل المحكمة، بما في ذلك احتمال عقد الإجراءات في الإقليم نفسه، الأمر الذي سوف يساهم في الجهود الإقليميَّة لمحاربة الإفلات من العقاب.
- شجَّع البند الرابع المحكمة على دعم التعاون الدولي – كلما كان ذلك متفقاً مع اتفاقية روما – مع الجهود المحلية لترقية سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان ومحاربة الإفلات من العقاب في دارفور.
- وركز البند الخامس على ضرورة المصالحات وتضميد الجراحات، وشجَّع في هذا الخصوص إنشاء مؤسَّسات تضم كل قطاعات المجتمع السُّوداني، مثل لجان الحقيقة والمصالحة لاستكمال الإجراءات القضائيَّة، ومن ثمَّ تقوية الجهود المبذولة لاستعادة السلام المستدام، بمساعدة الاتحاد الأفريقي والعالم متى ما كان ذلك ضرورياً.
- واستثنى البند السادس من القرار الدول غير الموقعة على اتفاقيَّة روما استثناءً صريحاً من تطبيق بنود هذا القرار على رعاياها الموجودين في السُّودان حتى ولو شاركوا أو ارتكبوا جرائم فظيعة.
- وتعلق البند السابع بمنع تمويل مصاريف المحاكمة الجنائيَّة بواسطة الأمم المتحدة، بل يكون ذلك على حساب الدول الموقعة على اتفاقيَّة روما التي أسَّست المحكمة الجنائيَّة نفسها، وكذلك من الدول التي تتبرَّع طوعاً لذلك الغرض.

- أما المادة الثامنة فقد نصَّت على أن يخاطب المدَّعي الجنائي مجلس الأمن خلال ثلاثة أشهر من تاريخ القرار، ويعقب ذلك مخاطبته كل ستة أشهر حول الإجراءات التي تمَّ اتخاذها بموجب القرار.
- أما البند التاسع والأخير فقد قرَّر استمرار بقاء موضوع القرار على منضدة مجلس الأمن، وذلك تسهيلاً لتحريك الأمر في أي لحظة. وقد عكس مدى اهتمام المجلس بالموضوع.

هذه ترجمة غير رسمية، مختصرة للتعريف ببنود القرار بتصرف.

- **ثالثاً:** هذه الوثيقة أماطت اللثام تماماً عن المصدر الذي سُمي بـــ"هود" فقد اتضح جلياً بأنه أحد عناصر الاستخبارات البريطانيّة، ذلك بالنظر لطبيعة الذين سخَّروه لتلك القضيَّة، أو قد يكون دبلوماسياً تابعاً لوزارة الخارجية، لكن هذا افتراض يتضاءل مع الاحتمال الأول. على كلٍ، سواءٌ بهذه الصفة أو تلك، فقد أكد المقدَّم بابكر بـــأنه سيُنقل لسفارة بلاده في واشنطن، للعمل في مجال مكافحة الإرهاب. وهو الحقل الذي ينفي ما افترضناه سابقاً في أن التعاون بينه والنظام جاء في الإطار الاستخباري مثلما يقول رجال الجاسوسيَّة. فذاك مجال للنظام فيه باعٌ كبير، وهو أحد الموصومين بهذا الوصف البغيض (الإرهاب) وبناءً عليه نحن نرجِّح احتمال آخر، وهو أن النظام في الخرطوم وجد في المذكور ضالته مقابل حفنة من المال. فلا أحد يظن أنه بقبوله العمالة، كان يبتغي مجداً أو يسعى لتخليد ذكراه في أفئدة السودانيين!
- **رابعاً:** من الواضح ومن خلال هذه الوثيقة أن العُصبة ناقشت أمر تسليم علي كوشيب، ككبش فداء، وربما أحمد هارون أيضاً. وكما قرأنا من قبل، فإن المقدَّم بابكر حاول مراراً وتكراراً أن يجد لهذا الافتراض مسوغاً قانونياً. ومع ذلك من الواضح كذلك، إما أنهم لم يتوصَّلوا إلى قرار جماعي في هذا الإتجاه، أو أنهم أدركوا المأزق الذي سيترتب عليه تسليمهم. أي كما "الحبل على الجرَّار" كما يقولون في الأمثال الشعبية!

الوثيقة الرابعة عشر

بسم الله الرحمن الرحيم

سري للغاية وشخصي

السيد/ المدير العام ٤ أكتوبر ٢٠٠٨م

،،، السلام عليكم ورحمة الله ،،،

الموضوع: عملية الخندق

١. جرت على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة لقاءات مع عدد من المسئولين الغربيين حول موضوع السودان شملت العملية السلمية في دارفور وموضوع المحكمة الجنائية وأثرها عى الأوضاع الداخلية خاصة على عملية السلام الشامل ونشر العملية الهجين. وقد لخص لنا المصدر (الروماني) حصيلة هذه اللقاءات على النحو التالي:

أ. اللقاء بين الأمين العام للأمم المتحدة والسيد كارل بلديت وزير خارجية السويد الذي جري يوم ٢٧ سبتمبر ركز على الآتي:

(١) تحدث الأمين العام عن التركيز الشديد لكل من الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي على استخدام المادة ١٦ من نظام روما الأساسي دون العملية السياسية. وذكر أنه تحدث للاتحاد الأفريقي عن ضرورة التوازن بين الأمرين خاصة وأنه لا يستطيع التدخل في العملية القضائية ولابد أن يأخذ القانون مجراه لأنه أي مساومة حول العملية القضائية ستكون لها عواقب خطيرة في المستقبل. وقال أن مجلس الأمن الدولي سيناقش هذا الموضوع ولكنه أشار الى أنه وأوروبا في صف واحد حول هذا الموضوع.

(٢) من جانبه عبر المسئول السويدي عن قلق بلاده على مصير اتفاقية السلام الشامل والانتخابات القادمه في حال إدانة المسئوليين السودانيين.

ب. اللقاء بين الأمين العام والسيد غردون براون رئيس لوزراء البريطاني يوم ٢٥ سبتمبر ركز على الآتي:

(١) عبر الأمين العام عن تقديره للدور الذي تقوم به بريطانيا تجاه نشر العملية الهجين من خلال عملها ضمن لجنة أصدقاء اليوناميد لتتمكن الأمم المتحدة من تحقيق ربطها الخاص بنشر ٨٠% بحلول نهاية العام. وطالبها بممارسة الضغوط على الحكومة السودانية لمزيد من التعاون. وطلب من بريطانيا أن تشجع الرئيس فيكتور يوشينكو رئيس أوكرانيا على الوفاء بتعهداته بتقديم الدعم الفني للهجين من خلال تزويدها بعدد من الطائرات العمودية.

(٢) من جانبه تحدث المسئول البريطاني عن المبادرة البريطانية الفرنسية

الهادفة الى تزويد الهجين بعدد من الطائرات العمودية ورفع قدرات الطائرات وتدريب الطيارين وساهمت بريطانيا بمبلغ ٥ مليون دولار ودعت أوكرانيا للمشاركة وقال إن الموافقة الأكرانية بتزويد البعثة بطائرات هو نتاج لهذه المبادرة.

(٣) وعلى صعيد منفصل عبر رئيس الوزراء البريطاني عن قلقه بزاء مبادرة الجامعة العربيه وشكك في قدرتها على تحريك العملية السياسية للأمام. وقال "لكن من المهم أن تجلس معنا الجامعة العربية على طاولة واحدة " وقال أيضاً إن بريطانيا جاهزة لتقديم أي مساعدة ممكنه وأضاف أنه في السابق عرض أن تكون لندن هي مقر المفاوضات.

ج. للقاء بين الأمين العام والسيد ديفيد مليباند وزير الخارجية البريطاني يوم ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٨م تناول اللقاء الموضوعات التالية:

(١) شرح الأمين العام لقاءاته المختلفة مع عدد من المسئولين من الجامعة العربية والإتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي ونائب الرئيس السوداني والتي تركزت في معظمها على العملية السياسية. ونفى أي ضغوط سياسية تمارسها عليه الجامعة العربية. وركز على أنه قلق من تأخر علمية نشر الهجين ولكنه طالب أن يعلم المجتمع الدولي أن هناك خطوات إيجابية اتخذتها الحكومة السودانية.

(٢) الوزير البريطاني أشار الى أنه ليست هناك أي خطوات اتخذت لتبرر استخدام المادة ١٦ من نظام روما الأساسي. وفي المقابل إعترف بأن انهيار اتفاقية السلام الشامل CPA سيؤدي الى مزيد من العنف. وقال إنه تحدث لنائب الرئيس طه وكان واضحاً وعكس الواقع. وقال إن هناك رغبة في التسريع بالحل لتفادئ المخاطر There was a sense of urgency.

(٣) من جانب آخر قال أحد مساعدي الأمين العام من الحاضرين للإجتماع أن المصريين في لقاءاتهم كانوا حازمين جداً بقولهم إن إصدار مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني ستكون لها عواقب خطيرة جداً على عملية السلام وستؤدي الى مزيد من العنف وربما تمتد آثاره الى مصر.

(٤) وتساءل الوزير البريطاني؛ إذا كانت هناك جبهة دولية موحدة هل يمكن أن تجبر الحكومة السودانية بتسليم المدانين الآخرين المطلوبين للمحكمة الجنائية؟ أجاب عليه المندوب البريطاني لدي الأمم المتحدة بأن الحكومة السودانية موقفها واضح جداً لن تسلم أحد للمحكمة ولكنه استدرك بقوله يجب التحوط بعمل إجراءات في حال أقدمت الحكومة السودانية على تسليمهم. وعلق آخر من مساعدي الأمين العام بأن الحكومة السودانية ربما تلجأ لإجراءات داخلية.

(٥) في ختام اللقاء أوضح الأمين العام أنه لاحظ أن نائب الرئيس طه كان متأثراً جداً لإزدواجية المعايير التي يتعامل بها المجتمع الدولي.

٢. من جانب آخر إنعقد لقاء بين وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام الجديد (الأمريكي السيد لو روي الذي خلف الفرنسي جان ماري قوهينو) والمدعي العام للمحكمة الجنائية أوكامبو يوم ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٨م بمقر الأمم المتحدة وتطرق اللقاء بالدرجة الأولي الى الدعوي المرفوعة بحق السيد الرئيس.

٣. تحدث أوكامبو أنه يعمل مع الأمم المتحدة في كل المناسبات وأكد أنه يحرص على إطلاعها أول بأول على خطوة يخطوها بشأن إدانة أي شخص على خلفية الأوضاع في دارفور. وأشار الى أن القضية في مواجهة الرئيس البشير معقدة لأنه يسيطر على كل شيء. وقال إنه الآن بصدد فتح قضية في مواجهة ثلاث حركات دارفورية على خلفية الهجوم على حسكنيته في غضون اسبوعين الى ثلاثة أسابيع بعد أن تمكن من جمع كل الأدلة والبينات. حيث ستكون في مواجهة ثلاثة من حركة العدل والمساواة القيادة الجماعية وحركة التحرير جناح الوحدة.

٤. تساءل السيد لو روي عن الموعد المتوقع أن يصدر فيه القضاة قرارهم بإدانة الرئيس البشير وهل رفع دعوى في مواجهة الحركات سيوثر على موعد الرئيس البشير؟ رد المدعي العام بقوله أن القضاة الآن مستوعبين بقضية الكنغو الديمقراطية وسينظرون في الأدلة الواردة في قضية الرئيس البشير بحلول الأسبوع القادم (الأسبوع الأول من أكتوبر الجاري). وتم تحديد أول جلسة استماع في قضية البشير يوم ١٠ أكتوبر ٢٠٠٨م وتوقع أوكامبو أن تكون جلسة الاستماع الثانية بحلول منتصف نوفمبر المقبل وبعدها سيقرر القضاة إذا كان بمقدورهم إصدار مذكرة توقيف بحق الرئيس البشير أم لا. وعن الدعوى بحق الحركات أوضح أوكامبو أنه بصدد توجيه الاتهام للقادة الميدانيين وليس في مواجهة القادة الكبار وقال إنه في لقائه مع القضاة سيطلب منهم جعل الأولوية للدعوى في مواجهة الحركات وترك التداول حول قضية الرئيس البشير الآن.

٥. كذلك تساءل السيد لو روي عن العلاقة بين المحكمة الجنائية والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية مذكراً بالتصريحات التي أطلقها رئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي جان بينق عندما قال بأن الدول الأفريقية التي إعترفت بالمحكمة الجنائية ستسحب إعترافها بها إذا أدانت الرئيس البشير . كما طلب السيد لو روي من المدعي العام أن يفيده بوجهة نظره في النظام القضائي السوداني وعن الآلية التي يمكن من خلالها تحليل جدية الحكومة السودانية في محاكمة مرتكبي القضايا التي أرتكبت في دارفور.

٦. أجاب المدعي العام بأنه كانت لديه علاقة عملية جيدة مع كل من الرئيس ثابو أمبيكي ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي السابق كوناري. وقال إن إمبيكي كان داعم جداً للحفاظ على اتفاقية السلام بين الشمال والجنوب وفي نفس الوقت من

المدافعين عن الرئيس البشير وكذلك السيد جان بينق يتفق مع الموقف الذي يتخذه الرئيس أمبيكي. وقال إنه باستقالة أمبيكي لا يدري ماذا سيكون موقف جنوب أفريقيا بالنسبة للسودان والمحكمة الجنائية. أما عن تصريحات جان بينق بانسحاب الدول الأفريقية من المحكمة الجنائية قال إنه لا ينبغي أن يؤخذ على محمل الجد.

٧. أما عن موقف الجامعة العربية فوصفه بأنه مليء بالثغرات وأعرب عن تفاؤله بأن الغرب إذا جاداً فإن الجامعة العربية يمكنها أن تجد المخرج المناسب. وقال أوكامبو أنه في لقاءه مع رئيس الوزراء القطري في فبراير الماضي أوضح له أن الرئيس البشير وافق على اعتقال أحمد هارون والسماح لنائب الرئيس على عثمان طه بلقاء المحكمة الجنائية. وعن صلاحية النظام الوطني الداخلي أشار الى أن الحكومة سبق أن وعدت بتأسيس آلية قضائية داخلية في العام ٢٠٠٥م ولكن ليس هناك عمل جدي اتخذ. وقال على العكس قامت الحكومة بترقية أحمد هارون ليشرف على العمل الإنساني وأنهت التحقيقات في مواجهة على كوشيب.

التعليق والرأي:

٨. من خلال اللقاءات التي جرت يتبين أن موضوع المحكمة الجنائية والدعوى في مواجهة السيد الرئيس ظل محيراً للجميع ولم تتضح بعد الرؤية للحل والخروج من المأزق. خاصة وأن هناك مخاوف على الأمن والاستقرار من جراء التداعيات التي ستنجم عند إصدار مذكرة التوقيف. كذلك يبدو أن الجهد الدولي بالأساس يقوم على التحدث بصوت واحد لإجبار السودان بتسليم المطلوبين للمحكمة وهناك أمل في إمكانية استجابة السودان برغم الرفض الواضح والقاطع الآن.

٩. يبدو أن التعويل سيكون على الجامعة العربية لتحدث الإختراق المطلوب في الموقف السوداني كما هو واضح من التفاؤل الذي يعتري المدعي العام. ومرد ذلك يعود الى الموقف الذي صدر من مجلس الجامعة العربية في بادئ الأمر تعليق على طلب المدعي العام في يوليو الماضي عندما وصف المجلس خطوة المدعي العام بعدم التوازن. وهذا القرار بدوره دفع المدعي العام الى أن يصف الموقف العربي بأنه مليئ بالثغرات.

١٠. أعتقد أن المدعي العام بإتجاهه لتسريع إصدار مذكرة التوقيف بحق بعض الحركات المسلحة يريد أن يضفي توازناً على موقفه وبالتالي يعطي مبرراً للجامعة العربية لتوجد له المخرج المناسب وربما وجد ضوءاً أخضراً من جهة ما نافذة ومتيقنه من ضمان تأمين المخرج العربي. لهذا أعتقد أنه من المناسب التحسب ودراسة أي مقترحات تصدر من الجامعة العربية أخذين في الإعتبار هذه الخلفية.

١١. أما بالنسبة للموقف الأفريقي فيبدو أنه متسق منذ البداية وهو يركز على إعمال

المادة ١٦ من نظام روما الأساسي ويبذل كل جهده وفي كل المناسبات لتحقيق هذا الهدف. و يبدو أن الضغوط تمارس عليه في اتجاه التعجيل بالعملية السياسية بدلاً عن التركيز على المادة ١٦.

١٢. أعتقد أن التصريحات التي أطلقها السيد جان بينق بشأن انسحاب الدول الأفريقية من المحكمة قد أحدث صدى ولو أنه لم يؤخذ على مأخذ الجد ولو أنه تكرر صدوره من أي منبر أفريقي آخر فربما كان له أثرا ايجابيا.

١٣. بالنسبة للعملية السياسية يبدو أن الموقف البريطاني غير راض عن المبادرة العربية التي ترعاها قطر ولم يبدي تفاؤلا بأي تقدم يمكن أن تحرزه وربما ينعكس ذلك على مشاركة الحركات الرئيسية خاصة العدل والمساواة. ما يتطلب التحسب له من خلال إيجاد صيغة تستوعب هذا القلق بالتشاور مع قطر حتى لا يؤدي التنافس الى ضياع فرصة التوصل لسلام جدي.

١٤. أقترح إيفاد مبعوث لجنوب أفريقيا للقاء القيادة الجديدة التي خلفت أمبيكي وضمان استمرار التأييد الذي كان يقدمه الرئيس السابق للسودان وللرئيس البشير. خاصة وأن جنوب أفريقيا من الدول المؤيدة للمحكمة الجنائية وهي في ذات الوقت عضو بمجلس الأمن الدولي ولديها اراء تجد التقدير في المحيط القاري والدولي.

١٥. داخلياً أيضاً هناك زيارة سيقوم بها وكيل الأمين العام لحفظ السلام الجديد السيد لو روي في الفترة من ٦ –١٨ أكتوبر الجاري وسيلتقي بمعظم القيادات في الدولة ومن بينهم سيادتكم لذلك من المهم أن يسمع كلام واضح وقاطع عن بعض الموضوعات التي كانت مثار تساؤل لديه وحاول معرفة رأي المدعي العام حولها. وسيحاول أن ينقل لسيادتكم موقف الأمم المتحدة من المحكمة والاستقلالية التامة بينهما. وهذا الكلام تنفيه إفادات أوكامبو الوارده أعلاه والذي يحرص أن يضع الأمم المتحدة في الصورة في أي خطوة يخطوها بشأن دارفور على خلفية القرار الصادر من مجلس الأمن الدولي (١٥٩٣/ ٢٠٠٥).

١٦. للتكرم بالاحاطة مع الشكر.

١٧. ونتابع ونفيدكم.

المقدم محمد حسان بابكر
أديس أبابا ٤ أكتوبر ٢٠٠٨م

صورة طبق الأصل

ملاحظات المؤلف:

- **أولاً:** هل يلاحظ القارئ أن مصدر العُصبة الحاكمة في الخرطوم والمُسمَّى رمزياً بـــ"الروماني" ينقل لهُم نصوص أحاديث جَرَت بين طرفين، الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون ومسئولين من أقطار مهتمَّة بموضوع المحكمة الجنائيَّة، فهذا يعني بالنسبة لنا إما أن المصدر الروماني كان ثالثهما وهذا

افتراض مستحيل، أو أنه واحد من أعضاء الوفدين، وهذا جائز إن لم يكن مستحيل أيضاً. وإن لم يكن هذا أو ذاك، فيبقى قولنا أن تلك جرأة منه تتوارى خلفها المباهاة التي تنز نزاً من بين السطور!

- **ثانياً:** أيضاً بحسب المصدر "الروماني" إن كان المسئول السويدي قد علّق حقيقة بالتعليق الذي ورد في البند الثاني من الجزء الأول، نستطيع أن نقول إنه كاد أن يقول لسامعه المثل السوداني الدارج – أو ربما مصرياً أيضاً – عن حكومته "قلبي على ولدي انفطر وقلب ولدي عليَّ حجر".. ذلك في ضوء إهتمام المجتمع الدولي، مثلما يوضح تسلسل هذه الوثيقة، والذي يتوارى خجلاً أمام لا مبالاة "حسّانية" أهل السودان، كما في المثل الدارج أيضاً!
- **ثالثاً:** البند السادس من الجزء الأول، تحدّث عن رأى صمدي للحكومة المصريَّة، وهو قولها الذي ورد على لسان مساعد الأمين العام والقائل إنهم كانوا «**ضد إصدار مذكرة توقيف للرئيس البشير**» لكن بالرغم من هذا، فإن الرئيس البشير جازى الحكومة المصرية جزاء "سنمار"، فقد ادَّعى بعد أن أفل نجمها بثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ إنها كانت تكيد لهم في الخفاء! لكن هل تُرى إنني في حاجة لأن أقول لأهل السودان إن الله سلط عليهم رئيس يُعَدُّ "مُسليمة الكذاب" مجرَّد تلميذ صغير في بلاطه؟! الواقع أنه بعكس ما نطق وادَّعى يُفترض في العُصبة الحاكمة التي يقف على رأسها الرئيس الكذوب أن تقيم تمثالاً للحكومة المصرية بدلاً أن يحصبها بحجارة من سجيل كما فعل، وذلك لثلاثة أسباب لا تُخفى على المتابعين، وهي:

(١) كانت العُصبة الحاكمة قد مارست أول خديعة لها مع الحكومة المصريَّة عشيَّة الانقلاب، ذلك عندما أوحت لسفيرها في السودان السيد الشربيني، وممثل بلاده المقيم بين ظهرانيهم «**إن النظام الثوري الجديد مصري الهوى**»، وبناءً على مقولة السفير، قامت مصر بتسويق النظام الجديد وفتحت له أبواباً ما كان له أن يفتحها حتى لو كلَّ متنه.. وما أن دانت له السلطة، حتى قام بعَضِّ اليد التي أحسنت إليه، وانقلب على مصر ونظامها كما ينقلب السحر على الساحر!

(٢) لم يكتف بالعَضِّ الحقود فحسب، وإنما زاد عليه بمحاولة اغتيال رئيسها السابق محمد حسني مبارك في أديس أبابا. وبعد فشل المحاولة، أخرج الكثيرون سيوفهم من أغمادها لقطع رأس النظام الأفعى، إذ توالت الإدانات، وتلتها عقوبات مختلف أشكالها. وجاءت المفاجأة بتخلف النظام المُفترى عليه (الحكومة المصرية) عن ركب العقوبات. فأعلنت على رؤوس الأشهاد إنها تقف ضد تلك العقوبات، فوقف المراقبون حيرى بين مصدِّق ومكذِّب!

(٣) وأخيراً، نعلم من هذه الوثيقة وعلى لسان مسئول أممي أن الحكومة المصرية كانت ضدَّ إصدار مذكرة بتوقيف الرئيس الذي أدمن الرقص على

أشلاء ضحاياه في دارفور، كما ذكرنا. وبعد كل هذا، يقول دونما حياء يسئر كذبه، إن الحكومة المصرية كانت تكيد لهم كيداً ولم تمهلهم رويداً!

- **رابعاً:** لعلَّ المقدَّم بابكر أفرط في المبالغة، وبدا لي أن هاجسه الذي سبق وذكرته وهو كيفيَّة إرضاء رئيسه القابع بين النيلين، وهو يرسل له المذكرة تلو المذكرة من الهضبة الأثيوبية، تحمل في طيَّاتها بشاراتٍ تنزل برداً وسلاماً على متلقيها. وإلا فكيف يمكننا أن نستوعب قوله إن السيد علي عثمان طه رجُلٌ رقيق تخدش حياءه ازدواجية معايير المجتمع الدولي، كما قال المقدَّم. مع ذلك، نعتقد أنه قرأ تحرُّكات المجتمع الدولي جيداً، وقد اتضح ذلك في تعليقه الذي تضمَّن الفقرة الثامنة: «**يبدو أن الجهد الدولي بالأساس يقوم على التحدُّث بصوتٍ واحد لإجبار السودان بتسليم المطلوبين للمحكمة**»، وهو حقيقة لا ينكرها إلا مكابر عنيد. ومن أجل هذا، لم يقطع المجتمع الدولي العشم، تماماً مثلما جاء في قوله: «**هناك أملٌ في إمكانية استجابة السودان برغم الرفض الواضح والقاطع الآن**»، لكن الرفض الواضح والقاطع هذا قد خبره الناس من ذات النظام وهو يقبل اليوم ما يرفضه بالأمس. فكلنا يعلم إن قبول القوات الأمميَّة جبَّ القسم الرئاسي!
- **خامساً:** سبق وأومأنا اجتهاداً في أن نظام العُصبة ذوي البأس لن يدَّخر جهداً في تسليم أي معتدٍ أثيم من جماعته، لا سيَّما، من هُم أدنى مرتبة من الرئيس المُشير. بناءً عليه، لابد أن عيوناً كثيرة جُحظت وهي تطالع ما ورد في الفقرة السابعة، التي أكد فيها المدَّعي العام موريس أوكامبو – بحسب الوثيقة – إنه عندما التقى أمير قطر: «**أوضح له أن الرئيس البشير وافق على اعتقال أحمد هارون**» وهو قولٌ إن ارتجَّت له أرض المعارضين: فلا يحسبنَّ أحداً أنه سيُمطر خجلاً من سماء الحاكمين. مع ذلك يبقى الاستنتاج قائماً. فطالما أن ذلك قد حدث، أي جرى تداوله سراً من وراء أبوابٍ مغلقة، فما المانع بنفس المعايير أن يضحي "إخوة يوسف" بقائل الفكرة نفسه لأمير قطر؟ ذلك يؤكد أن الحاكمين في الخرطوم قومٌ لا أخلاق لهم.. وهي سُنة اتبعوها منذ وقتٍ مبكِّر في عدة إجراءات. منها على سبيل المثال ما ذكرنا من قبل، حول فتحهم حدود البلاد لمتطرِّفين إسلامويين منبوذين في بلدانهم، توافدوا زُرافات ووحداناً، وأقاموا بينهم بـــ"فقه الاستجارة" ثمَّ ما لبثوا وقايضوا بهم حكوماتهم عندما حُوصروا ودارت بهم الدوائر. والمفارقة أنه لم يفلت من مقصلتهم تلك سوى أخيهم في الرضاعة الإرهابية "أسامة بن لادن" والذي تمنعت حكومة بلاده عن استقباله، رغم أن المستضيفين عقدوا العزم على تسليمه. وأيضاً في الخاطر تراجيكوميديا راميرز سانشيز الملقَّب بـــ"كارلوس"، وتداعيات تسليمه لفرنسا في العام ١٩٩٨.. وفوق هذا وذاك، ألم يتآمروا على شيخهم الذي علمهم الرماية.. وعندما اشتدَّ ساعِدَهم رموه في غياهب السجون؟!